الباب الثامن

٢٥ يناير..
الدرس والإلهام

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

الثورة التونسية كانت الشرارة

كان للثورة التونسية العظيمة التي سبقت ثورة ٢٥ يناير بأسابيع قليلة تأثيرها البالغ على الأوضاع في مصر، تلك الأوضاع التي كانت محتقنة والتي كانت جاهزة للانفجار لكنها كانت في حاجة فقط إلى المحفز والمفجر.

فقد نظر المصريون إلى الثورة التونسية بإعجاب وإكبار وتمنوا لو تنجح مثل هذه الثورة في بلادهم، فهم يدركون أن الأوضاع متشابهة إلى حد كبير، فنظام ابن علي لا يقل دكتاتورية وفسادًا عن نظام مبارك، فمعروف أن الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين ابن علي كان شخصية أمنية لا تعرف إلا الأمن والقيود الأمنية والإجراءات الأمنية، ولذلك كان نظام هذا الديكتاتور البائد من أشد الأنظمة العربية قمعًا لمواطنيه ومصادرة لحقوقهم السياسية والإعلامية، وسوابقه في هذا المضمار كثيرة ومتعددة.

وربما كانت حساسية الرئيس زين الدين بن علي من الحريات السياسية ومن لنقد ومن مطالبة النقابات والجمعيات والأحزاب بالحريات بجميع أنواعها مرجعها إلى أنه رجل أمن بالأساس حيث كان وزيرًا للداخلية، كما أنه لا يعترف بالحركات الاحتجاجية الاجتماعية ولا بحركة الشارع .. والحل عنده هو القمع، وهذا ما يفسر طريقة وصوله للحكم، حيث لم يستخدم أية طريقة سياسية في ذلك إنما انقلب على الرئيس بورقيبة الذي عينه ووثق فيه وجعله وزيرًا، فخرج عليه وعزله وحدد إقامته.

ورغم المضمون الاجتماعي للثورة التونسية، إلا أنها كانت تعبيرًا عن حالة من

الغليان الشعبي ضد مظاهر الفساد الذي انتشر في أعلى السلطة والناتج عن انعداد الرقابة على الأجهزة التنفيذية بالإضافة إلى تفشي الرشوة والمحسوبية، وعدم نجاعة الخطط والبرامج الحكومية والتفاوت الكبير في برامج التنمية بين المناطق التونسية المختلفة.

وإذا كان نظام الرئيس ابن علي قد ركز على التطوير الاجتماعي والاقتصادي كبديل وكمتنفس للشعب التونسي عن المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي وبالانتخابات النزيهة وبتداول السلطة، واستبدل بكل ذلك القبضة الأمنية، فإن الفشل في عدم تطوير الاقتصاد التونسي بشكل يوفر فرص العمل للشباب جعل الشارع التونسي ناقمًا على حاله السياسي والاجتماعي ولم يعد الحل الاجتماعي دافعًا للتونسيين عن الانصراف عن العمل السياسي والشأن العام.

وجاءت الثورة لتؤكد أن الفشل الاقتصادي والاجتماعي ناتج عن فشل وديكتاتورية سياسية وأثبتت الثورة أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية. فالفساد السياسي مناخ موات لخدمة طبقة واحدة هي طبقة السياسيين والمحاسيب بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء متفرجين، ولذلك كانت الهبة الشعبية الكبرى هي مدخل الشعب التونسي للتحرر من الخوف ومن قبضة النظام القمعي.

كانت الأوضاع تتأزم تدريجيًّا وكان الاحتقان يتم داخليًّا دون أن يكون له مظاهر مجتمعية مؤثرة، إلى أن قام الشاب الجامعي محمد بوعزيزي بإحراق نفسه في السادس عشر من ديسمبر عام ٢٠١٠م بمدينة سيدي بوزيد وأمام مقر الولاية.

كان الحادث مأساويًا ويعبر عن حالة كبيرة من اليأس سيطرت على هذا الشاب بعد أن سدت في وجهه كل السبل، فقد حارب ظروف أسرته الفقيرة حتى يحصل على شهادته الجامعية التي ظن أنها ستغير حاله وحال أسرته، لكن خاب ظنه

فتحول إلى بائع متجول لإعالة أفراد عائلته الثمانية مستعينًا بعربة والده التي تركها بعد موته. ولكن كما هي عادة كل نظام سياسي قمعي وأجهزته الفاسدة المتغطرسة، وبدلاً من أن يراعوا حال هؤلاء الفقراء الذين أفقرتهم سياسات النظام وفساده، قامت البلدية بمصادرة بضاعته وإهانته، وحينما أراد أن يقابل المحافظ لم يستطع. هنا دب اليأس في نفس الشاب الجامعي فسكب البنزين على ملابسه وأشعل النار في نفسه، قبل أن يتم نقله للمستشفى وقبل أن يموت جراء ذلك.

رد فعل الشاب التونسي زلزل المواطنين في منطقة سيدي بوزيد، وهم الذين يعاني كثير من شبابهم ما يعانيه هذا الشاب، فتجمعوا رافعين شعارات تطالب بتوفير العمل والنهوض بمدينتهم ومنطقتهم. لكن النظام القمعي رفض بشكل مطلق التظاهر والاحتجاج بأي شكل من أشكاله حتى لو كان بشكل سلمي عفوي وحتى لو لم يكن له أي دوافع سياسية، وقد أدى تدخل قوى الأمن للرد على المظاهرات والاحتجاجات إلى مزيد من استفزاز الناس اليائسين والمحبطين، فأوجد ذلك مناخًا مواتيًا لنمو وتصاعد واستمرار الأحداث.

ولأن مدينة سيدي بوزيد كانت تشهد اعتصامًا لحاملي الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل في هذا التوقيت، فقد مثّل ذلك رافدًا لحركة الاحتجاجات الاجتماعية التي تواصلت واكتسبت زخمها بعد انتحار شاب آخر من نفس المنطقة هو حسين فالحي (٢٥ عامًا) في الثاني والعشرين من ديسمبر إثر تسلق عمود كهربائي احتجاجًا على ما يمر به من بطالة وظروف بائسة.

مثلت حالة الانتحار وقودًا إضافيًا لحركة الاحتجاجات التي أخذت في الانتشار والخروج خارج سيدي بوزيد إلى باقي مناطق الولاية مثل المكناسي وجلمة والرقاب وسيدي علي بن عون والمزونة وبئر الحفي وسوق الجديد، وفي كثير من المظاهرات كانت قوات الأمن تنفذ تعليمات النظام المرعوب من حركة

الاحتجاجات في الشارع فتحاول جاهدة منع المظاهرات ويحدث الاحتكاك والتراشق بينها وبين المتظاهرين.

بعد انتحار الشاب حسين فالحي صعقًا بالكهرباء، جاء الحادث الأكثر تأثيرًا في حركة التظاهر والاحتجاج، ففي الرابع والعشرين من ديسمبر يسقط الشاب محمد بشير العماري (٢٤ عامًا) وأحد خريجي الجامعة العاطلين بمدينة منزل بوزيان، قتيلاً برصاص قوات الأمن، في جريمة لنظام ابن علي البائد الذي لم يستطع تحمل احتجاج الشباب الأعزل فتعامل معهم بالرصاص الحي، مما أعطى زخمًا كبيرًا للمظاهرات والاحتجاجات التي أفرزت قياداتها الذاتية وأثبتت للجميع أنها حركة عفوية لم تخطط لها أية جهة سياسية أو نقابية أو حزبية أو دينية، وهو ما أوقع النظام في أزمة كبيرة.

تصور رموز النظام التونسي البائد أن الأمر هين وأن العصا الأمنية الغليظة والباطشة ستنهي الأمر، إلا إن سقوط القتلى وخاصة مع انتحار شاب رابع عاطل عن العمل غرقًا ببئر بمنطقة القوادرية الريفية التابعة لمحافظة سيدي بوزيد لنفس ظروف رفاقه السابقين، ومع دخول العشرات من عناصر قوات الأمن ومن المواطنين لتلقي العلاج في مستشفى سيدي بوزيد إثر المواجهات الدامية، هنا أدرك النظام أن سياسة المعالجة الأمنية لن تجدي، كما أن التقليل من أهمية ما حدث وإصدار البيانات الكاذبة لن يجدي هو الآخر، فاضطرت الدولة إلى الاعتراف بالمشكلة، وإلى نصف الكذب بدلاً من الكذب الكامل، فصدرت الأوامر إلى قوات الأمن بتجنب الدخول في مواجهات مع النقابيين الذين يتجمعون في وقفات احتجاجية وسمحت لهم بالتجمع والتظاهر، لأنه تأكد لها أن الحل الأمني سيعمل على تصعيد الأمور وليس على حلها.

أوعزت أجهزة النظام في البداية إلى أجهزة الإعلام بتجاهل الأحداث أو تزويرها وتقديم روايات كاذبة عن «القلة المندسة»، لكن مع تصاعد الاحتجاجات

والمظاهرات ومع استخدام قادة الاحتجاجات لوسائل الإعلام الإليكتروني عبر مواقع الفيس بوك وتويتر ويوتيوب وغيرها، وهي المواقع التي لعبت مع أجهزة الهاتف النقالة دورًا حاسمًا في نقل الأحداث بالصوت والصورة بشكل شبه فوري، ومع الاتصال بالفضائيات العربية والأجنبية، ومع قطع الطريق على بيانات الدولة الكاذبة، بدأ النظام يدرك أنه في مأزق ولا بد من التعامل معه بأسلوب واقعي وليس بأسلوب البيانات الكاذبة.

هنا بدأ إعلام الدولة يتحدث عن المشكلة بأسلوب واقعي يحدد أبعادها ويستمع إلى آراء الخبراء، حتى وإن كان الاعتراف منقوصًا أو مشوهًا لكنه على أي حال كان شيئًا آخر غير التجاهل أو الكذب والاختلاق.

وأوفدت الحكومة وزير التنمية والتعاون الخارجي إلى منطقة الاحتجاجات حيث أعلن عن تخصيص ١٥ مليون دينار تونسي لمشروعات عاجلة بولاية سيدي بوزيد من أجل توفير فرص عمل سريعة، وكان الوزير منطقيًا بقوله إن مطالب الشباب بحق الشغل مشروعة، لكن ذلك لا يبرر استعمال العنف في الاحتجاجات، ودعا إلى الحوار مع جميع الأطراف الاجتماعية لإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة.

كعادة أي نظام يواجه الانهيار حاول نظام ابن علي التفاعل مع مطالب الثورة أو حتى الالتفاف عليها وتفريغها من مضمونها، ولكن العجلة كانت قد دارت وأصبح إعادة عقارب الساعة للوراء أمرًا مستحيلاً، وهكذا كانت الثورة دائمًا سابقة والنظام يتابعها ولكنه لا يستطيع ملاحقتها.

لم تكن احتجاجات سيدي بوزيد الأولى التي تندلع خلال عام ٢٠١٠م، فخلال شهر أغسطس السابق للأحداث، حدثت مواجهات لا تقل حدة بمنطقة بنقردان الواقعة على الحدود التونسية الليبية. ومن ٥ يناير إلى منتصف يونيو ٢٠٠٨م عاشت منطقة الحوض المنجمي (جنوب غربي تونس) حالة احتجاج استمرت عدة أشهر.

كما حدثت احتجاجات محدودة في مناطق أخرى مثل فريانة والصخيرة وجبنيانة، أي أن المناطق المهمشة كانت تزداد اتساعًا بما يؤكد فشل برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

عاش المصريون على أعصابهم وهم يتابعون الثورة التونسية ويتمنون لها النجاح ويدعون لها، خاصة بعد أن تجاوزت ولاية سيدي بوزيد وانتشرت في كل أرجاء تونس حتى وصلت للعاصمة محاصرة المقار الحكومية الرئيسية.

لكن ما هز الشارع المصري هو الزخم المتصاعد وزحف الناس وخروجهم في المظاهرات، ثم هزتهم المشاهد الأخيرة لسقوط الديكتاتور ورحيله ذليلاً إلى السعودية، وكذلك موقف الجيش الذي انحاز في النهاية للثورة وفرض على الديكتاتور التنحي والهروب وهدده بأنه إن لم يفعل ذلك فسوف يقبض عليه ويقدمه للمحاكمة.

تأثر الشارع المصري بالثورة التونسية تمامًا وتابع تفاصيلها الصغيرة وتفاعل مع يوميات أيام الثورة الثلاثة والعشرين وهزته دماء الشهداء الذين تجاوزوا ثلاثة وتسعين شهيدًا، واختزل المصريون كل ذلك حتى أخرجوه في ثورتهم.

تابع الشارع المصري الأخبار التي تؤكد أن الولايات المتحدة اتصلت برئيس الأركان التونسي وأخبرته أنه عندما تصل الأمور إلى وضع يفقد فيه النظام السيطرة على الشارع فيجب على الجيش أن يتدخل ويتخلص من ابن علي، فالأمريكان يدعمون الديكتاتور متى كان قويًا ومسيطرًا على الأمور لكنهم يتخلون دائما عن المستبدين الضعفاء ويتركونهم يواجهون مصيرهم المحتوم.

حينما تأكد نجاح الثورة التونسية أصيب النظام المصري بالهلع وتسابق أركانه في التأكيد على أن مصر ليست تونس وأن ما حدث في تونس لن يتكرر في مصر لأن الأوضاع مختلفة في البلدين، فمصر ليس بها ما يدعو إلى الثورة. وكانت هذه

التصريحات مستفزة للشارع المصري وربما حركت مشاعر الشباب في اتجاه مزيد من الحماس. مصدر الاستفزاز أن الشباب يعلمون حجم الفساد المنتشر في مصر ويعلمون إلى أي حد وصل الانسداد السياسي والاستحواذ على الثروة والسلطة، أي أن الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر ربما تكون أسوأ من مثيلاتها في تونس.

كان الشباب يدعون للثورة على مواقع التواصل الاجتماعي ويخططون في سرية كاملة ويرسمون خطط خداع الأمن ويحددون أماكن التجمع والانطلاق وكيفية حشد مئات الآلاف، وكان النظام السياسي الساقط سادر في غيه ولا يتوقع من هؤلاء الشباب أن ينجحوا فيما فشل فيه غيرهم.

كانت الأوضاع في مصر مهيأة للانفجار، وكان التراكم يحدث تدريجيًّا، فاليأس من لإصلاح أصبح عامًّا وشاملاً، والأبواب أصبحت موصدة في وجوه الشباب نحو أي إصلاح ونحو أي أمل في حياة أفضل، كان الأمر في انتظار مجرد شرارة لكي يشتعل حريق الثورة، وكانت الثورة التونسية هي تلك الشرارة التي أشعلت الثورة المصرية، فالشباب المصري أحسنوا استقبال الثورة التونسية ورأوا أنه من العيب أن يخرج الشعب التونسي ويسقط نظامه الفاسد بينما لا يستطيعون هم أن يفعلوا مثل ذلك رغم أن مصر هي الأكبر والأكثر نشاطًا وحيوية.

الفصل الثاني

مصر كانت حبلى بالثورة

المتابع لما حدث في مصر منذ النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، عندما بدأت مصر الاستجابة لتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما سمي ببرنامج الخصخصة، ذلك البرنامج الذي أوردنا قصته كاملة في هذا الكتاب، كان يدرك أن هناك حدثًا جللاً سيقع في هذا البلد لا محالة.

لقد بدأ النظام المصري يدير ظهره لمبادئ وأهداف ثورة ٢٣ يوليو، فقد بدأ يبيع الأصول الإنتاجية التي بناها المصريون عبر عقود طويلة، باعها بـ«تراب الفلوس» للمحاسيب والمقربين من النظام وللأجانب، في عمليات مشبوهة وغير نظيفة، وهكذا سلم النظام ثروة مص لحفنة قليلة من المرضي عنهم وترك بقية المصريين يعانون من الفقر والحرمان والبطالة.

نظام حسني مبارك اعتقد أن مجموعة رجال الأعمال المحظوظين والفاسدين في أغلبهم سيوفرون فرص العمل الكفيلة بتشغيل الشباب المصري الذين تدفع بهم المدارس والمعاهد والجامعات إلى سوق العمل سنويًا، وهذا تفكير خاطئ وساذج لأن هؤلاء المحظوظين والمحاسيب لا يمكن لمشروعاتهم الخاصة أن تستوعب إلا أعدادًا محدودة من العمالة، أما سوق العمالة المصري فلا يستوعبه إلا مشروعات قومية كبرى وفكر قومي حريص على المصلحة العليا للبلاد ويفكر في فقراء المصريين وليس في أغنيائهم. وهكذا تراكم مئات الآلاف بل الملايين من الشباب بدون عمل، وأضيف إليهم الذين خرجوا إلى المعاش المبكر من المصانع والشركات التي اشتراها المحاسيب والمحظوظون، وتحول المستقبل أمام الناس جميعًا إلى ظلام دامس لا يكاد يرى فيه أي ضوء يبعث الأمل على الخلاص.

وقف المصريون يراقبون ثروات بلادهم يتقاسمها الذئاب، فبعد أن أجهز اللصوص على المصانع والشركات، التفتوا للأراضي .. فحدثت أكبر جريمة يمكن أن تحدث في بلد فيه نظام وإدارة ومؤسسات. فعن طريق أجهزة النظام البائد حصل الحيتان على عشرات ومئات وآلاف الأفدنة من أراضي مصر بقروش أو بجنيهات قليلة، تحت مسمى دعم رجال الأعمال وتسهيل أعمالهم واستثماراتهم ومشروعاتهم، في الوقت الذي فشل فيه المواطن البسيط في الحصول على مائة متر أو مائتي متر لكي يبني عليها منزلاً يعيش فيه.

رجال الأعمال المحاسيب والمحظوظون حصل الكثير منهم على مئات الأفدنة بسعر جنيه واحد للمتر وربما خمسة جنيهات للمتر، وبنا بعضهم مدنًا كاملة ومتجعات، وباع المتر بأكثر من ألفي جنيه، فتراكمت في جيوبهم الملايين بل المليارات في الوقت الذي وقف فيه المصريون يتفرجون لا يستطيعون شراء هذه الفيلات والشقق، ويتحسرون وهم يرون هذا ينفق على فنانة ملايين الدولارات كي يتزوجها وذاك ينفق على مطربة ملايين الدولارات كي يقتلها، وثالث يقيم حفل زفاف لنجله يتكلف أكثر من عشرين مليون جنيه.

وجد المصريون أن الدولة بنظامها السياسي الفاسد والمغلق هي التي تدير هذا الظلم وهذا الفساد. فليست الأمور الاقتصادية هي التي اسودت وأغلقت في وجوه المصريين، وإنما أغلقت قبلها أبواب السياسة وسبل التغيير السياسي السلمي، وبات الناس على يقين من أن النظام قد فرض حول نفسه ستارًا حديديًا يستعصي على أي أحد أو جماعة أو حزب اختراقه. فالانتخابات مزورة كي تظل الأغلبية في يد الحزب الحاكم، والدستور يتم تعديله باستمرار خدمة لأغراض استبدادية خاصة ولترسيخ الظلم والاستمرار في السلطة وليس لتأكيد الحريات.

أصبح المصريون على يقين أنهم يعيشون في مسرح عبثي، فلا حيلة لهم في

الحصول على أمل ولا على قطعة أرض صغيرة ولا المنافسة في أية انتخابات على أسس نزيهة، وتزداد عبثية المشهد وهم يرون النظام لا يختار إلا كل فاسد لكي يقربه أو يوليه منصبًا رسميًا أو مسئولية عامة، وخلفية المشهد العبثي تسيطر عليها وسائل إعلام كاذبة تشوه الحقائق وتجعل الحق باطلاً والباطل حقًا.

هنا بدأ المصريون يتحركون، خاصة بعد أن بدأت سياسات الخصخصة ودعم الرأسمالية المتوحشة تعمل عملها وتؤتي آثارها في المجتمع، وبعد أن ظهرت الاحتكارات والمليارات في أيدي قطاع قليل من المجتمع في الوقت الذي لا يجد غالبية الشباب فرصة عمل بخمسمائة جنيه في الشهر.

بدأ المصريون يخرجون إلى الشوارع منذ عام ٢٠٠٤م معترضين على الحكم وسياساته وتوجهاته وبرامجه وخياراته وفلسفته. وتوالت المظاهرات والاعتصامات، خاصة بعد أن افتضح أمر جريمة التوريث، وبعد ظهور حدة الفوارق الاجتماعية بين الناس.

تحول النقد إلى مطالبات ومجابهات جماعية، وذلك بظهور حركة «كفاية»، التي كانت تجمعًا فضفاضًا من مختلف القوى السياسية يهدف إلى تأسيس شرعية جديدة في البلاد. ومنذ بدايتها ركزت الحركة على رفضها للتجديد لمبارك لفترة رئاسة خامسة ورفضها ما رأته من مناورات سياسية وتشريعية وإعلامية هدفها التمهيد لتولي ابنه جمال الرئاسة من بعده، فرفعت شعاري لا للتمديد - لا للتوريث.

بعد التغيير الوزاري في يوليو ٢٠٠٤م، صاغ ثلاثمائة من المثقفين والشخصيات العامة التي تمثل الطيف السياسي المصري وثيقة تأسيسية تطالب بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبإنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في السياسة. وقد رد النظام على تنامي الحركة بحملات اعتقال وقمع وتنكيل لرموزها. وحازت الحركة على دعم إعلامي مكثف من الصحف المعارضة، وساهمت في رفع سقف الحرية وتناول

العديد من الصحفيين وبصورة شبة يومية شخصيات كان من المحظور تماما قبل بزوغ «كفاية» الإشارة إليها مثل أسرة مبارك وخاصة زوجته وولده جمال.

وأدى نشاط وشهرة الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» إلى ظهور حركات نوعية وفئوية خاصة مثل «شباب من أجل التغيير»، «عمال من أجل التغيير»، «صحفيون من أجل التغيير»، «طلاب من أجل التغيير». كما انتشرت المطالب المهنية ومطالب الحريات في ربوع مصر فخرجت من عباءة الحركة العديد من الكوادر والأفكار التي استخدمتها الأحزاب والإخوان المسلمون في نشاطات موازية.

ونجحت «كفاية» في تنظيم العديد من المظاهرات الناجحة في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤م أمام دار القضاء العالي بالقاهرة، وفي ٤ فبراير ٢٠٠٥م في معرض القاهرة للكتاب، وفي ٢١ مارس ٢٠٠٥م في ميدان التحرير بالقاهرة، وفي ٣٠ مارس ٢٠٠٥م في ثلاث محافظات، وفي ٢٧ أبريل ٢٠٠٥م في ١٥ محافظة، وفي ٢٥ مايو ٢٠٠٥م يوم الاستفتاء على الدستور، وفي ١ يونيو ٢٠٠٥م في نقابة الصحافيين، وفي ٨ يونيو ٢٠٠٥م أمام ضريح سعد زغلول، وفي ٦ أبريل ٢٠٠٨م ضمن دعوة الإضراب العام في مصر.

ساهمت حركة «كفاية» في تنشيط الشارع المصري وفي كسر حاجز الخوف نسبيًا، خاصة بعد المظاهرة التي نظمتها أمام مبنى وزارة الداخلية ورفعت ورددت خلالها شعارات ضد الداخلية وضد مباحث أمن الدولة.

وقد جاءت انتفاضة القضاة التي بدأت عام ٢٠٠٥م وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٦م لتضيف بعدًا جديدًا للأزمة الخانقة التي كان يعيشها النظام البائد، لكن الأزمة بين القضاة والدولة اكتسبت أبعادًا جديدة خلال فترة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، أواخر عامي ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، حينما طالب القضاة بضمانات كافية للإشراف على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهددوا بعدم الإشراف على

الانتخابات في حالة عدم تحقيق هذه المطالب. لكن الحكومة عزفت عن تقديم تلك الضمانات. وتصاعدت الأزمة خلال الانتخابات البرلمانية في سبتمبر وأكتوبر من العام ٢٠٠٥م، حينما لجأ بعض القضاة – وأهمهم المستشارة نهى الزيني — إلى فضح عمليات تزوير وقعت في الدوائر التي كانوا يشرفون عليها، وهو ما كان بمثابة لطمة غير متوقعة بالنسبة للحكومة ومزاعمها حول نزاهة الانتخابات.

وبدلاً من السعي للتحقيق في عمليات التزوير المنسوبة إلى بعض القضاة، قامت الحكومة بتأديب بعض القضاة ممن كشفوا تورط زملائهم في التزوير. ومن ثم فقد قرر وزير العدل بناء على طلب من النائب العام تحويل مستشارين ونائبي رئيس محكمة النقض، هما هشام البسطويسي ومحمود مكي إلى مجلس الصلاحية وهو بمثابة مجلس تأديب يضم سبعة قضاة ويترأسه رئيس مجلس القضاء الأعلى التابع لوزير العدل. ويُخوَل مجلس الصلاحية اتخاذ قرار بإحالة هؤلاء القضاة إلى التقاعد أو تحويلهم لوظائف إدارية إذا رأي المجلس أنهم قاموا بانتهاك قواعد المهنة ولم يعودوا مؤهلين للاستمرار في العمل. وكانت التهم الموجهة إلى هؤلاء القضاة هي الإساءة لسمعة القضاء لأنهم أعلنوا أسماء القضاة الذين شاركوا في عملية تزوير الانتخابات، ولأنهم تحدثوا إلى القنوات الفضائية في أمور السياسة. وإزاء هذا الإجراء غير المسبوق في تاريخ القضاء المصري، قام القضاة باعتصام في ناديهم بالقاهرة، تلاه اعتصامات تضامنية في نوادي القضاة في الإسكندرية وعدد من المدن.

وكان طبيعيًّا أن تكتسب حركة القضاة تعاطفًا واسعًا من قبل الجماهير، خاصة وأن القضاء يعد من وجهة نظر الكثيرين المعقل الأخير الذي لم تستطع الدولة هزيمته. وفي ظل ذلك، بدأت حركة التغيير بفصائلها المختلفة في الإعراب عن تضامنها مع القضاة، فاعتصم الكثيرون أمام نادي القضاة في القاهرة.

وتعرض رئيس محكمة شمال القاهرة لضرب مبرح من ضابطين للشرطة أثناء

قيامه بتصوير قوات الشرطة أثناء تعديها على المعتصمين أمام نادي القضاة. وبعد ذلك بأيام قليلة – وتحديدًا في ٢٦ إبريل ٢٠٠٦م— اندفعت جحافل الأمن بالآلاف، بغرض التصدي لنحو عشرين شخصًا عادوا للاعتصام أمام نادي القضاة، واعتدت عليهم بالضرب وألقت القبض على ما يزيد عن عشرة أشخاص، قررت نيابة أمن الدولة حبسهم خمسة عشر يومًا على ذمة التحقيق.

وكان اليوم التالي هو موعد أولى جلسات المحكمة التأديبية التي عقدت في مقر محكمة النقض، حيث تم تأجيل المحاكمة. وفي نفس الوقت جاء انعقاد الجمعية العمومية لنادي القضاة بحضور نحو ثلاثة آلاف قاض، والتي قررت الاستمرار في الاعتصام لحين الاستجابة لمطالب القضاة. وكما كان متوقعًا، واجه الآلاف الذين جاءوا للتضامن مع القضاة هراوات الأمن في انتظارهم وألقي القبض على العشرات.

وإذا تأملنا في دلالات تلك الأزمة، نجد أن أول ما تعنيه أن النظام البائد كان لا يدخر جهدًا في اكتساب مزيد من الأعداء كل يوم. فهو لم يكتف بمعاداة العمال والفلاحين وقوى المعارضة بمختلف أطيافها، والشباب العاطلين عن العمل، ولكنه سعى إلى اكتساب عداء قطاعات من داخل النظام. ذلك أن القضاة، الذين لا يمكن إنكار مواقفهم الشجاعة العديدة للدفاع عن الحريات الديمقراطية، يظلون في النهاية جزءًا من النخبة الحاكمة، ولا يمكن بأي حال اعتبارهم ضمن القوى الجماهيرية الذين لهم مصلحة في التغيير الجذري والذين يمكن أن يتخذوا مواقف حسمة في الدفاع عن هذا التغيير. ومن ثم فعندما يصل بالقضاة الأمر إلى حد الاعتصام والتهديد بإضراب جزئي، فإن ذلك يعني أن النظام كان قد بلغ من القمع درجة لا يمكن السكوت عليها حتى من قبل بعض أجنحة النظام نفسه.

أما الدلالة الثانية فهي حد الإفلاس والتخبط الذي وصل إليه النظام، فعندما

يتعرض أحد القضاة إلى اعتداء بدني وحشي من قبل جهاز الشرطة، فإن ذلك يعني أن تعامل الدولة مع الأزمات كان قد دخل دائرة الانفلات وعدم القدرة على التمييز. ولذلك يتساءل الكثيرون، ألم يكن من الأفضل أن تسعى الدولة لاسترضاء القضاة عبر تمرير قانون السلطة القضائية الذي يضمن لهم قدرًا أكبر من الاستقلالية، بدلاً من أن تتخذ سياسة استفزازية تضيف إليها المزيد من الأعداء؟

كان من الواضح على مدى العامين ٢٠٠٥م و ٢٠٠٦م، في ظل تواصل الشروخ في الشارع السياسي، بين النظام وسائر المصريين، أن هناك نقطة انعطاف قادمة لا محالة. فقد كان النظام يتجه بتسارع و«غشم» إلى التوريث وإلى تكثيف اندماج المال بالسلطة، تحت ستار من العنف البوليسي، مع حجب المعارضة السياسية عن الشارع. وتمثلت نقطة الانعطاف في التعديلات الدستورية التي فهمها الشعب، بجميع طوائفه، على أنها وسيلة النظام إلى «خطف الوطن».

وتمثلت ردود الأفعال على التعديلات الدستورية في تصاعد احتجاجات الشارع إلى قمتها، وفى تكررها لتصبح يومية، وفى توسعها لتشمل كافة المصريين من مهمشين وفلاحين وعمال وموظفين ومثقفين... الخ. وبالتدريج ارتقى الشارع السياسي حلزونيًّا، من خلال التكامل في الاحتجاجات من كافة فئات المجتمع بما فيهم المرأة والشباب، إلى مستوى أعلى في مجابهة النظام، عندها صارت اتهامات المثقفين لرأس النظام (الرئيس وابنه) أكثر حدة وصراحة وتكرارًا، كما في الكتابين اللذين اتهما مبارك بالفساد، لكل من عبد الخالق فاروق وعبد الحليم قنديل.

وكانت مظاهرات واعتصامات عمال غزل المحلة خلال عام ٢٠٠٧م، بسبب العديد من المشكلات التي يواجهها العمال في مختلف القطاعات الصناعية، من الأحداث المهمة في المشهد الاحتجاجي المصري على نظام مبارك. ظهرت عدة مطالب في هذا المشهد الاحتجاجي منها ما تعلق بظروف العمل ومستحقات العمال من الحوافز والأجور المتأخرة ومنها ما تعلق بانتهاكات ومضايقات بسبب نشاطهم النقابي.

وقد استطاع عمال غزل المحلة تنظيم أنفسهم أثناء تحركاتهم الاحتجاجية والتي أتت متنوعة اكتسبوا من خلالها العديد من المهارات. فعندما أرادت الدولة أن تتفاوض معهم شكل العمال مجموعة تفاوضية تكونت من ٢٠ عاملاً من القيادات للتفاوض مع وزارة القوى العاملة واتحاد العمال، وقد حققوا نجاحات عبر تلك المفاوضات ولكن لم ينفذ الكثير من ما تم الاتفاق عليه، نتيجة مماطلة الحكومة.

وكان الصحفيون من أوائل المحتجين على نظام مبارك، فقد كان إدخال الحكومة لتعديلات على قوانين الصحافة في العام ١٩٩٣م إيذانًا باندلاع أزمة ضارية هي الأعنف منذ سنوات طويلة سبقت ذلك، فالتعديلات التي أقرَّها مجلس الشعب بشكل مفاجئ وصادق عليها مبارك كانت تقضي بإتاحة هامش كبير للحد من حرية الصحافة، وبفرض إجراءات استثنائية في التعامل مع قضايا النشر، ما رآه عموم الصحفيين آنذاك «عدوانًا على حريتهم في مزاولة المهنة».

واستغرقت الأزمة سنتين من المواجهات التي تضمنت الحملات المتبادلة بين الصحفيين والحكومة، ودخول أحزاب المعارضة على الخط، وعقد الاجتماعات الاحتجاجية الحاشدة، ولقاء ممثلي الصحفيين بمبارك، بالإضافة إلى احتجاب أبرز صحف المعارضة في خطوة احتجاجية، وآل الأمر إلى إجبار الصحفيين للنظام على إلغاء التعديلات التي رفضوها.

وظهر المحامون أيضًا في المشهد الاحتجاجي واستطاعوا أن يجبروا الحكومة على التراجع عن مشروع قانون الرسوم القضائية الذي كان من المفترض أن يضاعف الرسوم المالية الخاصة برفع الدعاوى القضائية، مما يثير تساؤلات حول إذا ما كان المتقاضي البسيط سوف يستطيع أخذ حقوقه بالقانون أم لا.

إضراب المحامين بعدد من الدوائر التي توقفت عن نظر القضايا جعل الحكومة تدرك خطورة توقف المحاكم عن أداء دورها المعتاد؛ خاصة أن المحامين قد هددوا

بتصعيد الإضراب. وبعد هذا الضغط تراجعت الدولة عن القانون.

وقبل المحامين نظم الصيادلة احتجاجًا على إلغاء وزارة المالية اتفاقية المحاسبة الضريبية معهم، وعلى إثر قرار الوزارة أعلنت نقابة الصيادلة إضرابًا عامًّا وإغلاق الصيدليات حتى يتم الاستجابة لمطالبهم.

ولم يكد يمر يومان حتى أنهى الصيادلة إضرابهم بعد اتفاقهم مع وزير المالية حول كيفية محاسبتهم ضريبيًا، بل وصل الأمر لحد اعتذار الوزير عما بدر من رئيس مصلحة الضرائب خلال تعامله مع الصيادلة أثناء الأزمة، الأمر الذي اعتبره الصيادلة نجاحًا لإضرابهم، وإجبار الحكومة على الاستجابة لمطالبهم.

وكان إضراب موظفي الضرائب العقارية عن العمل واعتصامهم أمام مبنى مجلس الشعب ومبيتهم في الشارع أيامًا عديدة حتى تحققت مطالبهم، من المشاهد الاحتجاجية التي لا تنسى في هذا المشهد الاحتجاجي.

وقد بدأت الحركة بالتعبير عن نفسها باعتصام رمزي، أمام مجمع مصالح الجيزة، أعلن الموظفون فيه مطلبهم الرئيسي وهو ضمهم لوزارة المالية ومساواتهم ماليًا وإداريًا بموظفي الوزارة، وهدأت الأمور قليلاً حيث نظمت الحركة نفسها استعدادًا لجولة جديدة، وبدأ الموظفون إضرابًا عن التحصيل في أغلب المحافظات، جعل حصيلة التحصيل تنخفض بنسبة ٩٠٪ بالمقارنة بنفس الفترة عن العام الذي سبقه، ثم نظموا مظاهرة ضخمة ضمت وفودًا من محافظات مختلفة بلغت ١٣ محافظة أمام وزارة المالية، استمرت طوال اليوم توجهوا بعدها سائرين على الأقدام من مقر الوزارة بمدينة نصر وحتى مجلس الوزراء بشارع القصر العيني، حيث تظاهروا لساعات أخرى، انصرفوا بعدها مؤكدين على استمرار الإضراب عن العمل.

وعلى الرغم من الضغوط الشديدة والتهديدات من قبل الإدارة والتنظيم النقابي الرسمي والمحاولات المستميتة من جانب كافة الجهات الحكومية لإنهاء الإضراب، إلا إن كل هذه المحاولات باءت بالفشل واستمر الإضراب حتى دعا وزير المالية لعقد

اجتماع مع قيادات الإضراب تعهد فيه بضم موظفي الضرائب العقارية لوزارة المالية، وبناء على تعهد الوزير الشفوي علق الموظفون إضرابهم حتى حلول الموعد الذي حدده.

وعلى الرغم من محاولات الحكومة لتجاهل إضراب الموظفين وتهميش أثره، إلا إن الاستمرار أجبر وزير المالية على الاستماع إلى الموظفين والتفاوض معهم وقطع الوعود على نفسه أمامهم لحل الأزمة وتنفيذ مطالبهم.

الملفت للنظر أن أغلب المفاوضات التي أنهت الاحتجاجات والإضرابات تمت مع القيادات الطبيعية للحركة وليس مع عناصر التنظيم النقابي الرسمي، الأمر الذي يعد اعترافًا من الدولة بفشل تنظيمها النقابي في استيعاب الحركة.

أما إضراب ٦ أبريل عام ٢٠٠٨م، فقد كان حدثًا احتجاجيًّا كبيرًا هز الشارع المصري وهز نظام مبارك هزًّا، حيث شاركت فيه قطاعات كبيرة من المواطنين، وتوقفت مصالح حكومية كثيرة عن العمل.

ومن آثار هذا اليوم أنه تم تأسيس حركة سياسية مصرية معارضة ظهرت في عام ٢٠٠٨م على يد بعض الشباب الوطني المتحمس وهي «حركة شباب ٦ أبريل»، التي ظهرت في الساحة السياسية عقب الإضراب العام الذي دعا إليه عمال غزل المحلة، وقد كان لهذه الحركة الشبابية دور كبير في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م المجيدة.

اتفقت كل الحركات الاحتجاجية على رفض استمرار قانون الطوارئ (قانون رقم ١٦٢ لعام ١٩٥٨) المعمول به منذ سنة ١٩٦٧م، باستثناء فترة انقطاع لمدة ١٨ شهرًا في أوائل الثمانينات. فبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة، وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر أي تبرعات مالية غير مسجلة. وبموجب هذا القانون فقد احتجز حوالي ١٧,٠٠٠ شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين إلى بـ ٣٠,٠٠٠ سجين سياسي.

وبموجب «قانون الطوارئ» فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح، أيضًا بمقتضي هذا القانون لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وعمل نظام مبارك علي بقاء قانون الطوارئ بحجة حماية الأمن القومي، واستمر النظام في ترويج الادعاءات بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة الإسلامية كالإخوان المسلمين يمكن أن يصلوا إلى السلطة.

وقد عانى المصريون جميعًا في ظل قانون الطوارئ الكثير من الظلم والانتهاك لحقوقهم الإنسانية والتي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل وغيره. ومن هذه الأحداث حدث خالد سعيد، الذي توفي على يد الشرطة في منطقة سيدي جابر في الإسكندرية يوم ٦ يونيو ٢٠١٠م، فقد قام أفراد شرطة بضربه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان.

ثم تُوفي شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة في الإسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه.

وقد كان جروب «كلنا خالد سعيد» على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك من أنشط المواقع التي تعاهدت على القصاص لخالد سعيد وكان لها دور متميز في التنظيم والدعوة والحشد لثورة ٢٥ يناير المجيدة.

ومن الأمور التي استفزت المصريون كثيرًا قبل الثورة مباشرة وعملت على تصاعد حدة الغضب ما حدث من تجاوزات وتزوير صارخ في انتخابات مجلس الشعب التي أجريت أواخر عام ٢٠١٠م وحصل الحزب الوطني الحاكم فيها على ٩٧٪ من المقاعد، وخرج بعدها مبارك ليعلن أنها كانت انتخابات شفافة وكسب فيها الطرف الذي كان أكثر تنظيمًا وأكثر إقناعًا الناس ببرنامجه.

الفصل الثالث

جاءهم الطوفان من حيث لم يحتسبوا

عاش حسني مبارك طوال حكمه الذي وصل إلى ثلاثين عامًا لا يشغله بصفة رئيسية إلا كيف يمكنه أن يقمع أية مظاهرة تشكل خطرًا على نظام حكمه في يوم من الأيام، ولذلك تعددت أجهزت أمنه واستخباراته، واستفحلت قوات الأمن المركزي حتى تجاوز عددها المليون ونصف المليون بين ضابط وجندي، أي أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الجيش المصري.

هذا التوحش المبالغ فيه، والذي استتبع ميزانية ضخمة للإعاشة والتسليح والسيارات وقنابل الغاز وغيرها، أرهق ميزانية مصر التي تعاني والتي هي بحاجة إلى أي جهد مخلص لتوفير أية مبالغ كي تضخ في خزانة الدولة من أجل ما يتعين تنفيذه من مشروعات وخدمات للمواطنين.

لكنها سنة الله في خلقه، أن الحاكم الظالم الفاسد المستبد لا ينظر إلى صالح بلاده ولا إلى أمن شعبه ورخائه، إنما ينظر فقط إلى أمنه الشخصي وأمن نظامه واستمرار هذا النظام. فلو أن أعداد قوات الأمن المركزي تم توزيعها على فروع الأمن الاجتماعي المختلفة ما رأينا جريمة واحدة، ولو تم توزيعها على مشروعات إنتاجية يشرف عليها الجيش لكان المردود مختلفًا تمامًا.

وسنة الله في كونه أيضًا أن ما ينفقه الظالمون المستبدون على جيوش أمنهم الخاصة لا ينفعهم إذا جاء أمر الله، وصدق الله القائل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٦].

لم تنفع هذه الأجهزة بأسلحتها حسني مبارك ولم تنقذه ولم تساعده على دوام حكمه، وإنما تركها الجنود والضباط وهربوا حينما قابلهم الشعب بصدور أبنائه العارية، فكان هناك فريقان: فريق مدجج بالهراوات والعصي وقنابل الغاز والرصاص المطاطي والرصاص الحي، وفريق أعزل لا يحمل في يده شيئًا، وكانت النتيجة أن انتصر الفريق الأعزل، لأنه حينما تجمع أصبح كالطوفان الذي لا يقف أمامه شيئًا، فانهار الجميع أمامه حينما زأر خوفًا ورعبًا.

أجهزة أمن مبارك أفسدت الحياة السياسية وأفرغتها من مضمونها، جعلت الأحزاب مجرد ديكور ديمقراطي فقط، بعد أن عبثت في الظلام لكي تشكل هذه الأحزاب على مقاس الطاغية. فالحزب الذي يحاول الخروج على النص يتم تحذيره وإذا لم يستجب تبدأ مباحث أمن الدولة لعبتها القذرة المعروفة، فتنسق وتتعاون مع بعض المنتسبين لهذا الحزب فيعقدون اجتماعًا ويعلنون الانشقاق أو يقولون: إنهم الممثل الشرعي للحزب، ويتم رفع الأمر للجنة الأحزاب الحكومية التي يرأسها أمين عام الحزب الوطني، فتقر الفاسدين المتواطئين وتبطل الشرعيين. وعن طريق ذلك ضمن مبارك ألا تكون هناك حياة حزبية حقيقية. كما أن صك الموافقة على إنشاء أي حزب جديد يأتي من اللجنة السابقة المشبوهة التي لم توافق إلا على أحزاب لا تمثل إلا أصحابها وليس لها وجود حقيقي في الشارع لإيهام الناس بأن هناك أكثر من عشرين حزبًا.

ولكن هذا التأميم للحياة الحزبية لم ينفع مبارك ونظامه، فقد جاء الطوفان من مكان آخر غير الأحزاب، جاء من شباب عادي لا ينتمي إلى أي حزب أو جماعة ولم يمارس السياسة وإنما هو شباب خام يعي بعمق ما يدور حوله ويعي ويدرك كم هي فاسدة الحياة السياسية التي يقودها مبارك وحزبه ونظامه.

حارب مبارك الجماعات الإسلامية والإخوان المسلمين، وتخصص إعلامه في تخويف الداخل والخارج من الإسلاميين المتطرفين الذين سيحولون مصر إلى مقبرة

وسيعيدونها إلى عصور التخلف والظلام. ولم يكتف بذلك بل كان الخوف من الإسلام في حد ذاته ومن التدين بشكل عام، فأغلق النظام البائد المساجد ولم يأذن بفتحها إلا وقت الصلاة. فقد ظل الهم الأول لنظام مبارك هو محاصرة المد الإسلامي والتضييق عليه بشتى السبل. وفي أحد تصريحاته في ثمانينات القرن الماضي قال: «إن الجماعات الإسلامية مرض يجب القضاء عليه».

وقامت وزارة الأوقاف في مصر منذ تسعينيات القرن الماضي بدور خطير في تأميم المساجد ومنع الدعاة المخلصين من ارتيادها بل حتى الإمامة والأذان. ومن الأمور الاعتيادية أن يقرأ الداخل للمسجد لافتة قد علقت في مدخل المسجد تحذر أي شخص غير من عينتهم الأوقاف من الأذان أو التقدم لإمامة المصلين وأن ذلك بناء على تعليمات من مديرية الأوقاف ومديرية الأمن معًا.

وهكذا ظن القوم أن الثورة التي ستزلزل أركان حكمهم لن تأتي إلا من المساجد ومن الجماعات الإسلامية، فكان همهم محاصرة المد الإسلامي والتضييق عليه. لكن يشاء الله أن تأتيهم الثورة من مكان آخر غير الذي أفنوا حياتهم في تحصينه وتأميمه، وصدق الله القائل: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر:٢].

لقد جاءتهم الثورة من شباب الفيس بوك والتويتر واليوتيوب.. حيث لم يكن يخطر ببال أحد أن يسقط نظام من أعتى الأنظمة في المنطقة العربية على يد مجموعة من الشباب الذين كان ينظر إليهم على أنهم شبان لاهون عابثون لا يهتمون كثيرًا بالسياسة، خصوصًا وأنهم ليسوا من الطبقات الفقيرة المهمشة التي كان النظام المصري ومنظروه يظنون أن الثورة يمكن أن تأتي من قبلهم.

لقد كان سحرة الفرعون يُرجعون الظاهرة الإسلامية في مصر إلى نوع من الاحتجاج على الفقر وسوء الأحوال المعيشية، التي تدفع أولئك الشباب إلى كراهية النظام واللجوء للدين كحل يستريحون به من واقعهم الأليم، وها هم قد أسقط في

أيديهم وهم يرون شباب ثورة ٢٥ يناير المجيدة من المتميزين مهنيًا واجتماعيًا. وأثبتت الثورة أن القضية ليست قضية فقر بل قضية البحث عن الحرية وعن الحياة الكريمة وعن إصلاح السياسة والوقوف ضد الظلم والاستغلال والفساد، وهذه أمور اشترك فيها المصريون جميعًا، أغنياء قبل الفقراء.

لم يكتف نظام مبارك بمحاربة الإسلام في مصر، بل راح يرسل مستشاريه وخبراءه ليعينوا الأنظمة الأخرى في قمع الإسلاميين، وراح يوجه نصائحه لغيره من الحكام بمحاربة المد الإسلامي.

إن الآية القرآنية الكريمة نزلت في اليهود، الذين ظلموا غيرهم، ونقضوا عهودهم، وبدلوا وحيهم، وهم في المدينة المنورة (يثرب) ظنوا أن حصونهم التي بنوا وشيدوا، تمنعهم من الانتقام الإلهي، وقالوا من يصل ألينا؟ من يخرجنا؟ من يزلزل قواعدنا؟ وأيقنوا أن لا أحد مهما كان يفعل ذلك، وتسرب هذا الظن بل ربما اليقين إلي بعض ضعاف القلوب من المؤمنين، لكن الله عز وجل وهو القوي القاهر، العلي القادر آتاهم من حيث لم يحتسبوا، وما يعلم جنود ربك إلا هو.. آتاهم من داخل قلوبهم لا بيوتهم، من داخل نفوسهم لا قصورهم، (وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ) فراحوا يخربون بيوتهم بأيديهم وبأيدي المؤمنين.

سجل القران هذا الحدث في صدر سورة الحشر: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٢﴾ ﴾ [الحشر] وختم هذا الحدث بقوله : ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ الذين لهم أبصار أو عقول يعتبرون، يعتبرون فلا يظلموا، فالظلم عواقبه وخيمة، والله تعالي حرم الظلم علي نفسه وجعله بين العباد محرمًا، فقال في الحديث القدسي عن أبى ذر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، عن الله، تبارك وتعالى، قال: (يا عبادي إني قد حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرمًا بينكم فلا تظّالموا) حديث

صحيح رواه البخاري في الأدب المفرد.

وشاءت إرادة الله ونواميسه الكونية أن الطغاة لا يستفيدون من دروس التاريخ، فالطغاة الذين تجبروا وظلموا العباد ونشروا الفساد وأسسوا تراكمات من الظلم والاستبداد طوال عقود كثيرة، لم يستمعوا لغيرهم، ولم يراجعوا أنفسهم، ولم يلتفتوا لشعوبهم، بل جوعوهم وقمعوهم وقيدوهم بالغلاء الملتهب، والاستبداد المطرد، والظلم المتفشي، فلا حرية شخصية ولا عدالة اجتماعية، ولا بنية تحتية، ولا طفرة اقتصادية، وإنما حكومات فاسدة تحقق للديكتاتور مآربه وتحمي أمنه وتعينه على قمع الشعب ونهب ثرواته.

لو تصورنا جدلاً أن «الإخوان المسلمون» قد اتخذوا قرارهم ببدء الثورة، فإن هذه الثورة لم تكن لتنجح، لأن الشعب المصري أثبت في ثورته المباركة أنه ليس مع الحزبية وليس مع الإخوان، وقد عكست ذلك شعارات الثورة التي كان منها: «لا إخوان ولا شعبية هي دي الثورة الشعبية». فالناس لم ينضموا للثورة ولم يتجاوبوا معها إلا بعدما تأكدوا أن الشباب النقي البسيط هم الذين فجروها، وأثبت الشعب المصري أنه أذكي وأكثر وعيًا من المثقفين والمفكرين والساسة، لم يرد هذا الشعب أن يسير خلف أحد، فالأحزاب والحركات تتظاهر منذ عام ٢٠٠٤م، ولكنه لم ينخرط بثقله في هذه التظاهرات وإنما نظم المظاهرات والاعتصامات الفئوية.

والمصريون يدركون حساسية موقف الإخوان ويدركون أن الإخوان لهم أجندتهم ولهم تنظيمهم ولهم مشروعهم، والمصريون يريدون ثورة شعبية عامة لا يقودها أحد ولا تتحدث باسم أحد ولا ترفع مطالب لتيار معين أو جهة محددة.

وهكذا فإن الثورة لم تكن لتنجح لو قادها الإخوان أو الأحزاب، ولكنها نجحت لأن الله صنعها على عينه، ورعى شبابها دون أن تكون لهم قيادة أو رءوس. نجحت الثورة لأنها جاءت لنظام مبارك من حيث لم يحتسب، فلو جاءت من

الإخوان لنجح الأمن في السيطرة عليها واحتوائها والقبض على الإخوان كافة، ولو جاءت من أي حزب أو حركة أو قوة معروفة لحدث نفس الشيء، ولكنها جاءت من جهة كانت الدولة تظن أن ما يقومون بها «شوية عيال» وأن ما يقومون به على الفيس بوك «لعب عيال»، وهكذا نامت أجهزة النظام واسترخت حتى جاءها ما لم تكن تحتسب.

obeikan.com

الفصل الرابع

ثورة تجاوزت النخب

الثورة المصرية المباركة، اعتبرها الخبراء في كل أنحاء العالم من أكبر وأهم الثورات العالمية قاطبة، فقد ضاهت جميع الثورات العظام التي لم تزل شعوب العالم تتغنى بها وتتحدث عنها باستمرار، ونقصد هنا الثورة الفرنسية والثورة البلشفية في روسيا القيصرية، سواء من حيث قوتها وزخمها واتساع حجمها وانضباطها وإصرارها وعزيمتها على تحقيق أهدافها، أو من حيث قدرتها على تجاوز العقبات والمصاعب التي اعترضتها، والتي فاقت في حجمها كل العقبات التي واجهت الثورتان الفرنسية والبلشفية مجتمعة، وهذا هو الأهم.

ففي فرنسا لم يكن الملك لويس السادس عشر، الذي قامت في عهده الثورة الفرنسية، يمتلك من أدوات القمع والقهر ضد الثوار مثل ما امتلكه نظام حسني مبارك، لا من حيث العدة من جيش وشرطة ومخبرين وأجهزة أمن واستخبارات ومباحث، ولا من حيث الأسلحة المتنوعة، مثل الدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة، ولا من حيث أنواع العتاد المتعدد الإغراض، ولا حتى أبسطها، مثل الغازات السامة أو المسيلة للدموع، ولا بلطجية كالذين شاهدناهم في ميدان التحرير. كما لم يتوفر للملك الفرنسي ونظامه أجهزة إعلامية عملاقة قادرة على قلب الحقائق رأسا على عقب، تجعل من الثوار مشاغبين أو «شوية عيال» مخدوعين. إضافة إلى ذلك فقد كان ملوك أوروبا يتربص أحدهم بالآخر الأمر الذي أدى لأن يواجه الملك مصيره لوحده، في حين تضافرت جهود كل قوى الشر في العالم لإنقاذ حسني مبارك من السقوط، ابتداءًا من الدول الإقليمية ومرورًا بدول أوروبا وانتهاءً

بأمريكا وحليفها الكيان الصهيوني. ناهيك عن حكام العرب وخصوصًا الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وليبيا.

أما الثورة البلشفية فإن ظروف انتصارها كانت أسهل من سابقتها، فالقيصر ونظامه لم يكن حاله أفضل من حال سابقه الملك الفرنسي، فالنظام القيصري كان قبل اندلاع الثورة البلشفية قد خرج، هو الآخر، مهزومًا من الحرب مع اليابان في عام ١٩٠٥م، ثم خروجه للتو من الحرب العالمية الأولى مهزومًا أيضًا، بل ومحطمًا قبل أن تضع تلك الحرب أوزارها، الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع النظام القيصري الداخلية، واشتداد أزمته في مختلف نواحي الحياة، واتساع حالة الجوع في صفوف الفلاحين الذي شكلوا حينها ٨٥٪ من سكان روسيا القيصرية جراء سيطرة فئة قليلة من كبار الملاك، الأمر الذي زاد من بؤسهم إلى درجة مخيفة، في حين كان عمال المصانع يشتغلون لمدة ١٣ ساعة في اليوم الواحد. ووصل الأمر حدًّا لأن تفقد السلطة المركزية كل مقومات استمرار وجودها، بل إن السلطة ذاتها، رغم ضعفها، قد وقعت بالكامل بيد زوجة القيصر وعشيقها الراهب راسبوتين. في حين كانت السلطة التي بيد حسني مبارك ضخمة لما تمتلكه من جيش محترف وشرطة وأجهزة أمنية تجاوز عددها المليون ونصف المليون، إضافة إلى أدوات قمع جبارة وحزب ضم الملايين من المنتهزين وأصحاب المصالح، ودعم متواصل من أكبر القوى الدولية في العالم وعلى رأسها أمريكا.

الجديد الذي سجلته الثورة المصرية على مستوى ثورات العالم الكبرى أن الشباب المصري المثقف الذي فجر هذا البركان الهائل، استطاع أن يخطط لهذه الثورة ويحشد لها عن طريق وسائل العلم الحديثة، فجاءت الثورة المصرية كأول ثورة الكترونية في التاريخ كسحت في طريقها ركام جبل هائل من الفساد والعفن استمر ثلاثين عامًا خلال ثمانية عشر يومًا فقطهي عمر الثورة.

لم تكن الرابطة بين هؤلاء الشباب النظيف أيديولوجية أو دينية أو عرقية، فقد

كانوا شبابًا من الجنسين .. مسلمين وأقباطًا، جمعت بينهم رابطة واحدة هي تخليص مصر من كابوس الفساد والطغيان الجاثم علي صدرها. إنهم مجموعة من الشباب المتعلم، معظمهم من الأطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين والمحاسبين والمهنيين بشكل عام، جمعهم العلم الحديث من خلال الانترنت، وهم بجدارة جيل الـ «فيس بوك». لم يكن لهم زعيم أو قائد يتبعونه، وكان ذلك سر قوتهم والذي منع أجهزة الأمن من معرفتهم ورصد أنشطتهم وتقدير أهميتها ومن ثم ملاحقتهم.

كانوا في بدايتهم حوالي ١٥ شخصًا ضمنهم وائل غنيم المسئول بشبكة جوجل الذي اعتقله الأمن وأبقاه معصوب العينين لمدة ١٢ يومًا خلال الثورة، كانت المجموعة علي درجة هائلة من الحرفية، استغلت شبكة الإنترنت لتضليل الأمن بشائعات كاذبة عن تحركاتهم، بدؤوا بالتحرك داخل المناطق الفقيرة لتجربة قدراتهم قبل وضع خطتهم لتفجير الثورة، كانت الخطة في أولها الدعوة لتظاهرات أسبوعية حتى لا يبددوا طاقاتهم، وخلال مسيرتهم كونوا روابط غير عادية تعكس الطبيعة غير الإيديولوجية للثورة التي ضمت ليبراليين واشتراكيين وإسلاميين.

وهكذا جاءت انتماءات الشباب مختلفة ومتباينة، لا يقودها اتجاه فكري أو سياسي وإنما كانت ثورة للجميع تتحدث باسم الشعب كله، ولهذا تجاوب معها الشعب المصري بمختلف فئاته وقطاعاته وانتماءاته وأعماره الزمنية وشرائحه الاجتماعية. ويدرك كل من ذهب إلى التحرير أثناء الثورة مدى التنوع في الخلفيات الاجتماعية والعمرية للمعتصمين في الميدان. نعم أشعل شباب الشرائح الوسطى شرارة ثورة المواطنين في ٢٥ يناير وشكلوا الجسم الرئيسي للفاعلين في التنظيمات والشبكات التي دعت لها. إلا أن جموع المتظاهرين ثم المعتصمين تجاوزت منذ ٢٨ يناير البداية الشبابية ووسعت بحق تمثيل مختلف الشرائح المجتمعية والعمرية. أما المبهر في الأمر فهو توافق هذه الشرائح على المطالب الكبرى للثورة، وهي التغيير

والحرية والعدالة الاجتماعية.

حينما تحقق للثورة هذا النجاح وهذا الزخم وهذا التعبير عن شرائح المجتمع المصري المختلفة، ولأن هذه الثورة العظيمة كانت عفوية وواعية، فقد كانت منذ اليوم الأول سابقة للجميع، أحزابًا ومفكرين وسياسيين واتجاهات دينية، وكان المشهد الذي لا يمكن لأي مثقف أن ينكره هو أن الثورة، بأطروحاتها وبثقافة شبابها، قد أصبح الجميع يلهث وراءها ولا يكاد يلحق بها.

لهثت وراءها الأحزاب الورقية التي كانت تنسق مع النظام وتطمع فيما يلقيه إليها من فتات ونتيجة لذلك انخفض سقفها السياسي حتى أصبحت وجهًا آخر للنظام الفاسد. ولهث وراءها الكتاب والمفكرون والمنظرون الذين أصبحوا مدمني ترديد مقولات معلبة ومدمني الظهور على شاشات الفضائيات يدورون في دائرة مفرغة من الأفكار العقيمة. ولهثت وراءها الجماعات الدينية بل خانها بعضهم، كما سنرى، وطعنها من الخلف وتحالف مع النظام الفاسد ضدها. ولهث وراءها النظام الفاسد الذي لم يفهمها واعتقد أن بمقدوره احتواءها وعندما استجاب لها كانت استجابته ضعيفة جدًا ومتأخرة جدًا.

وبينما أثبتت الثورة انتهازية الأحزاب الورقية التي تحالفت مع الدولة، كان موقف الإخوان المسلمين، رغم اشتراكهم في الثورة، يؤكد أنهم كانوا يلهثون وراء الثورة أيضًا، وهم الذين كان يخشاهم نظام مبارك ويجعلهم فزاعة للداخل والخارج يخيف بها ويهدد بها الجميع. فالإخوان لم يشاركوا في مظاهرات يوم ٢٥ يناير وآخر تصريحات لقادتهم يوم ٢٤ يناير كانت تقول: «إن الجماعة ما زالت تفكر وتدرس»، ولم تشارك الجماعة في المظاهرات في الأيام التالية أيام ٢٦، ٢٧، ٢٨ يناير، ولكن مساء الجمعة ٢٨ يناير أدرك المصريون جميعًا، ومنهم الإخوان بالطبع، أن ما يحدث ثورة وليس مظاهرات ومن هنا اشتركوا فيها اشتراكًا ضعيفًا حتى جاءت معركة الخيول والجمال والمسماة بـ«موقعة الجمل» يوم الأربعاء ٢ فبراير، وما سبقها مساء

التلاثاء أول فبراير من خطاب لمبارك لشق الصفوف، عندها أدرك الإخوان أن الثورة في خطر وأنها لو فشلت فسوف يدفعون هم الفاتورة كاملة .. من هنا جاءت التعليمات المباشرة من القيادة إلى كل أعضاء الإخوان بالمشاركة القوية. وفعلاً كانت المشاركة بعد هذا التاريخ قوية على كافة المستويات وخاصة مستويات الدعم اللوجستي والتأمين والحراسة ولجان التنظيم والإمداد بالأدوية والبطاطين والأغذية.

الثورة التي فجرها الشباب احتضنها الشعب كله، والدليل على ذلك أن أصداء ما كان يحدث في ميدان التحرير بالقاهرة كان يتردد في الإسكندرية والسويس وباقي محافظات مصر في نفس الوقت. فقد تحركت مدينة السويس حركة مبكرة، بحكم أنها مدينة لها خبرة بالمقاومة الشعبية كما حدث عام ١٩٧٣م، وسقط فيها أول الشهداء، وفيها خرج العمال والموظفون والإسلاميون وكل أهل السويس، وأضحت المدينة كتلة لهيب مشتعلة بفعل التظاهر المستمر حتى أصبحت خارج سيطرة أجهزة الأمن.

وما حدث في الإسكندرية كان أمرًا يدعو إلى الفخر والإعجاب، فرغم أن المظاهرات كانت تنطلق من المساجد إلا إن المشاركة كانت من الجميع بما فيهم ليساريون والمسيحيون، بعد أن توحد الجميع على هدف واحد. واستطاعت الإسكندرية أن تنظم هي الأخرى المظاهرات المليونية حينما كانت تلتقي عدة مظاهرات في مكان واحد.

المظاهرات التي خرجت بمئات الآلاف في مدن الإسماعيلية ودمياط والمنصورة وكفر الشيخ وطنطا وشبين الكوم ودمنهور والفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وأسوان والعريش، هذه المظاهرات كانت تعني أن المد الثوري عم مصر كلها، فلم يتخلف أحد عن المشاركة، وهذه هي سمات الثورات الكبرى أن تنخرط

فيها الجحافل البشرية التي تندفع كالسيل الذي يزيح أي شيء أمامه من أجل أن يؤسس لواقع جديد على أنقاض ما جرفته السيول.

كان هناك الكثيرون ضد الثورة المصرية، فالنظام البائد والمنتفعون منه وأعضاء الحزب الوطني والمحاسيب وأهل الحظوة من رجال الأعمال ومن لف لفهم، بالإضافة إلى المخدوعين والغافلين والمصدقين لما يقوله النظام، ومع هؤلاء وقف السلبيون الذين يخافون بطبعهم من التغيير والذين يدافعون عن الاستقرار حتى ولو كانت النتيجة هي الجمود والفساد والفقر. وكانت محصلة ذلك أن أكثرية المصريين لم تكن مع الثورة، ونستطيع أن نقول: إن الثورة اشترك فيها قرابة ثمانية ملايين متظاهر وربما كان هناك مثلهم من المؤيدين للثورة الذين لم يخرجوا، أي أن حوالي ١٥٪ تقريبًا من المصريين اشتركوا في هذه الثورة العظيمة، ورغم ذلك نجحت الثورة لأنها تخطت الكتلة الحرجة، والكتلة الحرجة كانت خروج المظاهرات المليونية في أنحاء البلاد والاحتفاظ بزخم المظاهرات وعدم التراجع والاحتفاظ بمكان الاعتصام الأساسي ليلاً ونهارًا في ميدان التحرير وإغلاقه على المتظاهرين وجعله أرضًا محررة.

الفصل الخامس

٢٨ يناير.. حينما انهارت مؤسسة القمع

حينما تحرك شباب الثورة، مصممين على الوصول لميدان التحرير والاعتصام فيه وتحدي الأمن المركزي الذي يحول بينهم وبين الميدان، حينما أصر الشباب على اختراق هذه القوة الحصينة الغاشمة كان معنى ذلك الاستعداد الكامل لدفع الثمن، فالشباب يعرف جيدًا فلسفة نظام مبارك وأفكار وزير داخليته حبيب العادلي وهي الرفض القاطع لاكتمال أية مظاهرة أو أي اعتصام، وإن استدعى الأمر الضرب في سويداء القلب وإبادة نصف الشعب المصري.

حينما تواجه الصفان وأطلق الأمن المركزي كل ما في جعبته من أسلحة، كانت المفاجأة أن المتظاهرين يتزايدون ولا يقلون، فهم يزحفون من كل مكان لتطويق صفوف الأمن المركزي، وكانت المفاجأة أيضًا أن إصرار المتظاهرين يزداد ومقاومتهم تتواصل في سبيل اختراق صفوف الأمن المركزي والوصول لميدان التحرير.

عند هذا الحد لم يكن يخطر ببال أحد من المتظاهرين أن سلاح ردع النظام قد انكسر وجاءته الأوامر بالانسحاب بعد أن هزمه الثوار وبعد أن انكسر أمامهم ولم يستطع منعهم في تحقيق هدفهم وهو الوصول لميدان التحرير.

لكن المفاجأة الأكبر كانت في أن أحدًا لم يكن يخطر بباله أن انسحاب الأمن المركزي كان ضمن خطة طوارئ شاملة اعتمدها العادلي من مبارك وتقضي بسحب كل قوى الأمن وكل منتسبي وزارة الداخلية من الشوارع، حتى رجال المرور والحراسات، بالتزامن مع إطلاق أرباب السوابق والإجرام من السجون، والدفع

بالبلطجية الذين اعتاد النظام توظيفهم في الانتخابات، وإطلاق حملة إعلامية مسعورة لتخويف الناس من البلطجية الذين ينتهكون أمن المجتمع، وكان المقصود هو نشر الرعب والإرهاب والخوف على نطاق واسع بين المواطنين من أجل أن يكرهوا الثورة والثوار ومن أجل أن يطالبوا ببقاء نظام مبارك القمعي الذي يوفر لهم الحماية والاستقرار بينما الثورة والثوار لا يجلبون لهم إلا الفوضى والخراب.

وتناقل الناس على نطاق واسع وثيقة لوزارة الداخلية تؤكد أن هذا المخطط كان معدًّا له مسبقًا باسم خطة الطوارئ، وطبعًا خرجت أجهزة النظام كعادتها لتكذب الوثيقة، لكن سواء صحت الوثيقة أو لم تصح فإن ما رأيناه من أفعال حقيرة للنظام البائد تجعلنا نميل إلى تصديقها، خاصة وأن كل ما ورد فيها قد تحقق. وفيما يلي نص الوثيقة.

وزارة الداخلية: مكتب الوزير

تعميم رقم ٦٠/ ب/ م

سري وهام للغاية

الموضوع: خطة التصدي للمظاهرات الشعبية

الاستراتيجيات:

١- السماح للمظاهرات بالمرور في شوارع مدن وقرى الجمهورية وذلك اعتبارا من تاريخه. وعدم اعتراض مسيرتهم وتوخي الحذر الشديد في إطلاق النار الحي والرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع إلا بأمر من المختص بذلك حسب جدول الاختصاص المدون لديكم.

٢- توظيف عدد من البلطجية والدفع لهم بمبالغ مجزية والاجتماع بهم في دورهم وفي مواقع التجمعات وعلى انفراد من قبل العناصر المصرح لها بذلك دون وجود صفة رسمية بذلك وتوضيح خطة الانتشار حسب الجدول المرفق للموقع المعنون بـ (١) وإبلاغهم بوقت التحرك وخطة إشاعة الفوضى التدريجية المذكورة في البيان،

٣- مراقبة أفراد التنظيمات والأحزاب والتنسيق مع المطابع ودور النشر وأجهزة الاتصالات وفرض سجل كامل بالرسائل والمكالمات الصادرة والواردة وتوضيح فحواها بتقرير مباشر حال تلقيكم المعلومات.

٤- سيتم قطع وسائل الاتصالات (موبايل - إنترنت) اعتبارًا من الساعة السادسة صباحاً من يوم الجمعة الموافق ٢٨/ ١/ ٢٠١١ مع الإبقاء بالخدمات الأرضية لذلك يجب على جميع المكلفين من ضباط وأفراد استخدام أجهزة الاتصالات اللاسلكية اليدوية والتأكد أنها في وضع التشفير.

٥- خطة نشر أفراد الشرطة ورجال المباحث والعناصر الأمنية بالزي المدني حسب المرفق المعنون بـ٢.

٦- حصر مسيرة المظاهرات يوم الجمعة الموافق ٢٨/ ١/ ٢٠١١ في الميادين العامة والرئيسية وقطع المظاهرات في حال وصولها إلى مناطق التحذير حسب الخريطة المرفقة المعنونة بـ٣.

٧- التأكد من تسليح أفراد العناصر المدنية بالزي المدني بعصا خشبية وهراوات حديدية صغيرة الحجم (يدوية) لاستخدامها في القبض على العناصر الرئيسية المتواجدة في المظاهرة دون إظهار لأي عنف.

٨- إطلاق الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع دون استخدام الرصاص الحي والتنبيه بذلك إلا في الضرورة القصوى.

٩- إظهار عجز جزئي اعتبارًا من الساعة الرابعة عصر يوم الجمعة المذكورة

لقوات الشرطة لإظهار تفوق المظاهرات والسماح بتغلغل عناصر البند ٢ لإحداث فوضى محدودة أثناء المظاهرة وحسب الخطة المتفق معهم بذلك.

١٠- الانسحاب التام لقوات الشرطة والأمن المركزي ولأفراد تنظيم المرور والحراسات وجميع فئات الضباط والأفراد المختصين لحماية المواقع الحكومية والشركات والمؤسسات مع ارتداء الزي المدني والتواجد بجانب الطرقات وحول الأشجار والانخراط بين خطوط المنظمين للمظاهرات وبين مواقف السيارات دون التدخل في أي ظواهر سلبية ودون الكشف عن الهويات الخاصة بهم وعدم التدخل في الشارع حتى يتم إبلاغكم بذلك.

١١- إفراغ مراكز الشرطة من الأسلحة والذخائر والمسجونين ونقلهم إلى السجن المركزي ووضعهم تحت حراسة مشددة وإدخال أفراد الأمن الخاص والعناصر الأمنية إلى السجون بدلاً منهم وعناصر الأحياء وأفراد المتابعة والبحث الجنائي والمتعاونين من المخبرين.

١٢- بث الشائعات عبر جميع وسائل الإعلام بوجود أعمال سلب ونهب وذلك بالاتصال من قبل العناصر النسائية على جميع وسائل الإعلام المختلفة مع سماع قوي لحالات الهلع والبكاء وحسب خطة بث الشائعات المرفقة لكم.

١٣- بث رسائل مباشرة عبر أفراد أو رسائل غير مباشرة بتوزيع منشورات لوسائل الإعلام الخارجية فقط خاصة المتواجدة بالقرب من الأحداث بوجود أعمال نهب وسلب وتكسير لبنوك ومحال تجارية ومراكز شرطة تزامنًا مع خطة انتشار البلطجية بالبند ٢ وذلك لبث حالة من الهلع والرعب لدى الشارع العام ووجود مطالبة أهلية وشعبية لتواجد رجال الجيش والأمن العام وعامة الشعب بالتواجد في هذه المواقع.

١٤- إصدار تلميحات مباشرة وغير مباشرة عبر أجهزة الإعلام الداخلي

والخارجي بتشكيل لجان حماية شعبية داخل الأحياء وذلك لتوجيه أفراد المظاهرة إلى التوجه إلى مواقعهم دون فرض القوة من قبل الجيش.

١٥- إرسال إشاعات مغلوطة وكاذبة عبر جميع الوسائل لمحطات الإعلام الخارجي فقط ويتم تصحيحها من قبل محطات الإعلام المحلي وذلك لكسب الثقة من قبل العامة لصرف الأنظار عن هذه المحطات وتشويه سمعتها في جميع الاتصالات الواردة إلى محطات الإعلام المحلي.

١٦- بث الشائعات القوية عبر جميع وسائل الإعلام المحلي والخارجي بوجود فوضى عارمة وهروب المساجين وتحديد أعداد وهمية كبيرة وكذلك مسجلي الخطر وأنهم شوهدوا داخل الأحياء السكنية.

١٧- مطالبة جميع الشعب عبر جميع وسائل الإعلام بتشكيل لجان شعبية تسهر ليلاً ونهاراً لحماية الأحياء وتكوين المطالبات من قبل أصوات نسائية من عناصر الأمن حسب ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السابق معكم.

١٨- متابعة الوضع ميدانيًّا من قبل العناصر الأمنية المدنية والرفع لنا بأعداد المتظاهرين التقريبي ومعرفة مواقعهم لإرسال مجموعة بند ٢ إلى أحيائهم حتى يتم امتصاصهم وإفراغ المساحات من المتظاهرين.

١٩- اتصالات مكثفة ومكالمات وتواجد شخصي لدى جميع وسائل الإعلام يظهر تحسن ملحوظ بعد تواجد اللجان الشعبية لحماية الأحياء والمجمعات السكنية والتجارية.

٢٠- البدء بإظهار التلاحم مع القيادة تدريجيًّا وذلك بإظهار بعض الشعارات في الوقت المحدد وحسب ما يتم إبلاغكم به. انتهت الوثيقة.

إنها أخطر جريمة ارتكبت في التاريخ المصري الحديث ولا تزال نتائجها حاضرة ومتفاقمة في حق الشعب كله. نقصد قرار سحب قوات الشرطة من كل أنحاء مصر

في ٢٨ يناير إبان الثورة الشعبية الكبرى.

إنها جريمة الجرائم حين اختفت بشكل تآمري مدبر كل قوات الشرطة بملايينها بأوامر نافذة ومحددة لتفقد مصر الأمان لولا جهاد المصريين غير المتوقع في حماية أنفسهم بأنفسهم. وزاد من الترويع أن خرجت علينا أجهزة الإعلام الرسمية متحدثة عن الرعب وصيحات الاستغاثة من هجوم اللصوص واجتياح البيوت والممتلكات.

كل شوارعنا وصروحنا وبيوتنا حتى المتحف المصري كنز البشرية كلها تعرضت للاقتحام الإجرامي. لم يكن ذلك هو الأثر السلبي فقط بل لقد فتحوا السجون وأخرجوا المجرمين والبلطجية المزودين بالأسلحة لينطلقوا ضد فئات الشعب في لحظة واحدة وتوقيت محدد ومريب.

اختفت الشرطة في لمح البصر .. فهل يجرؤ الجنود والضباط أن يفعلوا هذا لمجرد رغبتهم في الراحة أو بدافع الخوف؟ لقد نطق بعضهم وأكد تلقيه أوامر مباشرة من قيادة الداخلية، وقال آخرون إنهم فقدوا الاتصال ولم يكن يرد عليهم أحد ليعرفوا أين يتوجهون.

كان مبارك قد توعد ونفذ، إما الاستقرار علي طريقته وإما الفوضى، وعندما وجد الرفض الكامل له ولنظامه نفذ جريمة الفوضى المدبرة، ولكن الشعب كان قد امتلأ إصرارًا علي إسقاط الطاغية ونظامه.

عندما نجح الشباب في تفكيك العصا الأمنية المرعبة لنظام مبارك القمعي، وعندما أجبر كل أجهزة الأمن على الانسحاب المخزي، وعندما نجح المصريون في الانتصار على خطة الفوضى وقاموا بحماية أنفسهم ومجتمعهم ومؤسسات الدولة، عند ذلك كانت الدولة قد تفككت بالفعل، وعند ذلك كان النظام قد لفظ أنفاسه بالفعل، لأن هذا النظام كان قائمًا فقط على مؤسسة الأمن وفروعها، وكانت هي

التي تدير البلاد وتقوم بكل صغيرة وكبيرة في مصر، وهكذا فإنه بسقوطها سقط النظام وانتهى.

وبفضيحة وزارة الداخلية وجريمتها التي لن تغتفر والتي سيسجلها التاريخ، انهار صرح كبير من الطغيان هو مباحث أمن الدولة، ذلك الجهاز الذي نجح في صناعة كرنفال من القمع وتعذيب مواطنيه، وفشل بجدارة وامتياز في حماية الوطن من تتبع العمليات الإرهابية ومنعها وكان آخرها كنيسة القديسين.

لذلك كان حل جهاز أمن الدولة من أهم المطالب التي أصر عليها شباب ثورة ٢٥ يناير بسبب ما ارتكبه هذا الجهاز من جرائم في حق الوطن والمواطنين، بفضل السلطات الواسعة الممنوحة له من خلال قانون الطوارئ الذي أعطي هذا الجهاز الحق في الاعتقال والقبض العشوائي تحت مسمي الاشتباه.

في عهد حبيب العادلي تضخم جهاز أمن الدولة وزرع في كل ركن من أركان البلاد جواسيسه، في المصانع والجامعات والمدارس والمستشفيات والمصالح الحكومية، وانضمت ملفات جديدة لملفات الاتجاهات السياسية غير المعترف لها بالشرعية القانونية وعلى رأسها قضايا الأقباط، حتى أصبح لأمن الدولة نفوذ في قضايا عائلية وشخصية كزواج فتاة مسيحية من مسلم أو مشاجرة عادية بين طرفين أحدهما مسيحي والآخر مسلم.

الفصل السادس

الدعم الذي انتظره الطغاة فلم يجدوه

كان الحصار الذي فرضته ثورة ٢٥ يناير على نظام حسني مبارك كبيرًا وشاملاً ومفاجئًا، فقد كان النظام مطمئنًا إلى تأكيدات وزير داخليته الذي وضع الشعب تحت السيطرة من خلال العديد من الإجراءات القمعية، وكانت القيادات الأمنية تؤكد لرأس النظام أن خروج مظاهرة كبيرة خط أحمر لا يمكن تجاوزه، وأنهم إذا كانوا قد سمحوا للشباب بمظاهرات يوم ٢٥ يناير فإنما كان ذلك على سبيل التنفيس، ولذلك وقف الأمن في ذلك اليوم يحرس المظاهرات ولا يحتك بالناس لأنه كان يعتقد أن الأمر سينتهي بانتهاء اليوم.

ولكن حينما استمرت المظاهرات وانتصر الثوار يوم ٢٨ يناير، حدثت المفاجأة ووقع الأمن والنظام في حيص بيص، وفقدوا عنصر المبادرة الذي كانوا يمسكون به دائمًا، وبفقدانهم للمبادرة أصبحوا لأول مرة يتصرفون بمنطق وأسلوب رد الفعل بعد أن أصبحت قيادة الأحداث والفعل الحقيقي في يد آخرين هم الثوار.

ظل النظام يكابر ولا يعترف بالثورة لفترة ليست قصيرة، وظل يتصرف كأنه لا يسمع شيئًا ولا يرى شيئًا، كانت مطالب الثورة تتعالى وتصل لكل أنحاء العالم لكن نظام مبارك كان يصم أذنيه ولا يسمعها، وهذه هي طبيعة الطغاة في كل العصور لا يستفيدون من تجارب الزمن ومن خبرات التاريخ، ولا يتعلمون من دروس الطغاة الهالكين، ولذلك كان أركان نظام مبارك يتصرفون على أنها «هبة» وستنتهي وأن الأيام كفيلة بأن ييأس هؤلاء المتظاهرون ويعودون إلى منازلهم وكأن شيئًا لم يكن.

كان الطغاة يراهنون على عامل الوقت والصبر وطول النفس، وكانوا يعتقدون أنهم متى حصروا المظاهرات والاعتصام في ميدان التحرير ومتى استطاعوا أن

يجعلوا عجلة الحياة تسير رغم ما يحدث في الميدان فإن الأمر سيئول في النهاية لهم لأن ما يحدث في الميدان لن يكون وفق تصورهم أكثر من «هايد بارك» يجتمع فيه التاس ليفرغوا شحناتهم السياسية المكبوتة، بل إن رئيس الوزراء وقتها الفريق أحمد شفيق وعد بتقديم الطعام والعصائر لمرتادي هذا الـ«هايد بارك» الذي كان يحلم به.

لكن المتظاهرين كانوا على وعي بما يفعلون، وكانت خطتهم لإفساد هذا المخطط عدة أمور:

الأمر الأول: الحفاظ على زحم ميدان التحرير وعلى التجمعات الكبيرة فيه.

الأمر الثاني: الاحتفاظ بزخم المظاهرات في كل مدن مصر.

الأمر الثالث: الوصول إلى المظاهرات المليونية في الأيام التي تحددها الثورة وأن تصل الذروة في أيام الجمع.

الأمر الرابع: خروج مظاهرات جديدة إلى القصور الجمهورية ومباني مجلسي الشعب والشورى وكذلك مبنى مجلس الوزراء ومبنى وزارة الداخلية.

أمام هذا الوعي بدأ النظام يتنازل عن طريق تعيين نائب لرئيس الجمهورية ثم إقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة نصفها من الحكومة القديمة، وإعلان مبارك عدم ترشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية وتأكيد نائبه أن جمال مبارك لن يترشح هو الآخر.

حينما رأى المتظاهرون أن النظام يحاول امتصاص الغضب الثوري المتصاعد ويحاول الالتفاف على الثورة ومطالبها، وأن ما يعرضه أقل بكثير جدًا عن مطالب الثورة، بدأ الثوار يرفعون من سقف مطالبهم، وبعد أن كان يرضيهم إصلاح النظام أصبحوا لا يقبلون إلا بإسقاط النظام كاملاً وطهر شعار الثورة الأول والأهم وهو «الشعب يريد إسقاط النظام».

حينما رأى النظام أن الثورة تتواصل يومًا وراء يوم وأسبوعًا وراء أسبوع وأن

المتظاهرين يزيدون لا ينقصون وأنهم بمئات الآلاف والملايين وأن المظاهرات تصل تدريجيًا إلى معظم مدن مصر، أراد أن يضغط على الجيش لكي يفض الاعتصام والمظاهرات بالقوة ولكن جاءت الوقفة التاريخية للجيش برفض هذا السيناريو والإعلان عن أن الثورة مطالبها مشروعة وأن الجيش يتفهمها وأنه لن يعتدي على أي متظاهر طالما كان يتظاهر بالطرق السلمية.

حينما يئس مبارك من مساعدة الجيش له استعان بزبانية الداخلية وفلول الحزب الوطني وأموال رجال الأعمال ودبر الجميع جريمة كبرى أخرى بعد جريمة الانسحاب الأمني وهي «موقعة الجمل»، بعد أن صور لهم خيالهم المريض أنهم يمكن أن يواجهوا ثورة العلم الحديث بهذه الهمجية البدائية التي فضحتهم أمام العالم، خاصة وان الجريمة كانت منقولة بالصوت والصورة إلى العالم كله.

كان القوم يعتقدون أنهم بهذا الاجتياح البربري لميدان التحرير وبإطلاق النار الحي وبقنابل المولوتوف من أسطح العمارات المطلة على الميدان وتحويله إلى ساحة مشتعلة، سيخاف المتظاهرون وينصرفوا، وهو تخطيط عبر عن طريقتهم في إدارة الأزمة من البداية.

لقد كان خطاب رأس النظام الذي سبق المذبحة بساعات هو ساعة الصفر، ففور انتهائه تحرك هذا التحالف الآثم ضد المتظاهرين في كل محافظات مصر في توقيت واحد وبنفس الكيفية، أراد النظام الساقط أن يوحي بأن الأمر بعيد عن النظام وأنه لا يعدو كونه حربًا أهلية وانقسامات في الرؤى والتوجهات السياسية بين المواطنين أنفسهم.

أراد مبارك أن يحدث انقسامًا بين المصريين الرافضين له، عن طريق الظهور بمظهر الضعيف المتنازل الذي خدم بلاده سلمًا وحربًا والراغب في انتهاء مدة رئاسته بشكل آمن والموت في مصر، فتجاوب البسطاء مع هذه الأبعاد الإنسانية

وتعاطفوا معه وقالوا: لماذا لا تعطون للرجل فرصة لتنفيذ وعوده؟ وفاتهم أنها محاولات التفافية خادعة وفاتهم أن ما يمنعه من الإصلاح الحقيقي هو العناد والمكابرة، وفاتهم أن الثورة إذا خدعت بهذه الوعود وانفضت الجماهير وتمكن النظام من التقاط أنفاسه وإعادة الحيوية إلى أجهزته وخاصة جهاز الأمن فسوف يعود أكثر شراسة وأكثر ولوغًا في دماء المعارضين وأكثر التفافًا على وعوده، فهكذا تقول الخبرة وهكذا يحكي لنا تاريخ الصراع بين الثورات والطغاة، فأكثر ما يؤدي إلى فشل الثورات هو قصر النفس وتصديق الوعود المعسولة، وصار راسخًا في تاريخ الثورات أن «نصف ثورة يعني شعبًا يحفر قبره بنفسه».

كان اليوم التاسع للثورة والذي حدثت فيه المذبحة هو أخطر أيام الثورة، فقد أصبح المتظاهرون أنفسهم مقسومين قسمين: قسم على موقفه ومدرك للخدع والألاعيب، وقسم حسن النية مصدق للوعود، فبدأ العدد يقل وبدأ الحماس يفتر، ولكن ما هي إلا ساعات حتى وقعت المذبحة بعد منتصف النهار بقليل، وهنا تأكد الجميع أن هذا النظام الدموي لا يمكن الثقة فيه وفي وعوده، فكيف يمكن تصديق أن هؤلاء المهاجمين المسلحين هم من مؤيدي النظام فقط وممن محبيه؟ لماذا لم يظلوا في أماكن مظاهراتهم يتظاهرون بالطرق السلمية مثلما يتظاهر معارضو النظام في ميدان التحرير؟ ولماذا قرروا دخول ميدان التحرير على أصحابه ومهاجمتهم؟ ولماذا قتلوا المتظاهرين وضربوهم وأصابوهم وحرقوهم بالمولوتوف وأرعبوهم؟

وكأن الله سبحانه وتعالى أراد أن ينصب هذا النظام مشنقته بيده، فقد بات الشعب المصري مستغربًا ما يفعله النظام وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، فالعناد والتشبث بالكرسي هما كل ما يملكه من خيارات، وصار واضحًا أن الطاغية على استعداد لقتل شعبه بأكمله دفاعًا عن عرش زائل. لقد كان النظام عجيبًا في تعامله مع الأزمة، فهو دائمًا متأخر جدًا في قراراته وفي الاستجابة لمطالب الغضب الشعبي،

وإذا استجاب تكون استجابته شديدة الضعف مما يجعلها استجابة مرفوضة ومما يستفز المتظاهرين بشكل أكبر فيصممون على مواصلة طريقهم الاحتجاجي.

ولقد كان مما ساعد على عدم انهيار نظام مبارك بسرعة وصموده أمام الثورة الكبيرة، أنه كان هناك قرار دولي بدعم هذا النظام والعمل على تعويمه وعدم سقوطه، وقد قاد هذا القرار الدولي الكيان الصهيوني الذي يرى أن هذا النظام كان خير عون لبني صهيون وأنه كان مثالاً يحتذى في التعاون والود، ومن هنا تصاعدت المخاوف الصهيونية من نظام جديد لا يسير على نفس النهج، خاصة لو كان نظامًا إسلاميًا.

ضغط الصهاينة على الأمريكان من أجل دعم النظام المصري فجاء الموقف الأمريكي في البداية مائعًا لكنه أخذ في التطور التدريجي مع تنامي الثورة حتى أصبح يضغط على النظام بالتغيير الفوري وبالانتقال السلمي للسلطة (أمس وليس اليوم).

إن للأمريكان شرطين فيمن يقبلون به رئيسًا لمصر لكي يدعموه وينسقوا معه: الأول: أن ينفذ المطالب الأمريكية وأهمها التعاون مع بني صهيون، والثاني: أن يكون له قبول شعبي .. وهو ما يرون أن رأس النظام المصري قد فقده بعد اندلاع الثورة، فضغطوا من أجل أن يعين مبارك عمر سليمان نائبًا له، مما يتيح استمرار نفس السياسات الإستراتيجية عند غياب مبارك.

انتظر مبارك عونًا صهيونيًا أمريكيًا ينقذه في اللحظات الأخيرة مع اشتداد الثورة، الموقف الصهيوني كان معه قلبًا وقالبًا، لكن الموقف الأمريكي كان يتغير بتغير الواقع على الأرض وبتواصل الثورة واكتسابها مواقع جيدة كل يوم، وحينما أدرك الأمريكان أن الثورة تتعاظم وأنها في طريقها للنجاح أصبحوا يطالبون مبارك بالتنحي الفوري والاستجابة لمطالب الثورة. وهذا هو موقف الأمريكان دائمًا

وأبدًا، حينما يتأكدون أن صديقًا لهم قد فقد شعبيته فإنهم يلفظونه ويسحبون تأييدهم له.

ومثل الموقف الأمريكي كانت مواقف الدول الأوروبية بشكل عام، بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا .. الخ، كانوا في البداية يقفون موقفًا داعمًا لمبارك من طرف خفي ويعتقدون أنه يواجه احتجاجات سوف يتغلب عليها، ولكن بمرور الوقت وباتساع نطاق الثورة وتواصلها وطول نفسها وانتشارها في كل مكان، أدرك الأوروبيون أنهم يجب ألا يراهنوا على هذا الفرس الخاسر الذي أصبح بقاؤه في السلطة أمرًا مستحيلاً.

وهكذا حال اتساع نطاق الثورة دون أن يتمكن مبارك من استدعاء العون الصهيوني الأمريكي الأوروبي الذي طالما راهن عليه، فهو لم يكن يحسب أي حساب للشعب المصري، ولذلك كان يزوّر الانتخابات ويقمع الناس ويحكمهم بالطوارئ وبالحديد والنار لأنه كان يعلم أن شرعيته ليست شرعية شعبية ناتجة عن اختيار الناس له وحبهم له وإنما كان يدرك أن شرعيته مكتسبة من انصياعه للغرب ولإسرائيل ولتنفيذه ما يملى عليه من أوامرهم وإملاءاتهم، وكان على يقين أن هؤلاء هم الذين يحمونه ويضمنون له البقاء في منصبه، ولكن حينما ثار عليه شعبه ولفظه أراد أن يستدعي دعم هؤلاء المؤيدين الذي قضى عمره كله خادمًا لهم وعميلاً لهم ضد بلاده، ولكن هيهات .. ولات حين مناص، فالتاريخ يقول غير ذلك، التاريخ يؤكد أنه حينما تثور الشعوب وتصبح ثورتها كالطوفان الكاسح يومئذ لا ينفع الطغاة أعوانهم.

ومثلما لم يأتِ مبارك الدعم الذي كان يريده وينتظره من الأمريكان والأوروبيين وبني صهيون، فإنه لم ينفعه دعم أصدقائه القادة العرب في السعودية وليبيا والإمارات والكويت. لم ينفعه دعم الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية

الذي أبلغ الرئيس الأمريكي أوباما تأييده الكامل لمبارك وأنه في حالة وقف الولايات المتحدة لمساعداتها له فسوف تقوم السعودية بدفعها. ولعل الملك السعودي كان يعبر عن موقف مرعوب من أن تنجح الثورة المصرية مما يجعلها مثالاً يحتذى في كل مكان وخاصة في السعودية التي تعاني من احتقان سياسي كبير ومن معارضة سياسية مكبوتة ومقموعة.

ولم ينفع مبارك دعم الرئيس الليبي معمر القذافي الذي دافع عن صديقه قائلاً: إن مبارك فقير لا يملك ثمن ملابسه وأننا نعينه بمساعداتنا كي يعيش. القذافي لم يرتعب أثناء الثورة التونسية ولكنه مات في جلده من الخوف أثناء الثورة المصرية وبعد نجاحها، فهو يعلم مغزى نجاح الثورة في مصر، ويعلم قوة تأثير ما يحدث في مصر على بلاده، وقد أثبتت الأيام أنه كان على حق في خوفه ورعبه، فالثورة المصرية نجحت يوم ١١ فبراير في إسقاط الطاغية، والثورة الليبية اشتعلت ضد القذافي يوم ١٥ فبراير، أي بعد الثورة المصرية بثلاثة أيام فقط.

أما الدعم الإماراتي والكويتي فمفهوم، فقد كان نظام مبارك هو قائد ومنسق هذه الأنظمة الهلامية المستبدة، كان كبيرهم الذي علمهم السحر، كان هو الوكيل الرئيس للمشروع الأمريكي الصهيوني بينما كان هؤلاء وكلاء فرعيين، والعرب جميعًا يتأثرون بما يحدث في مصر، ومد الثورة المصرية سيصلهم لا محالة.

الفصل السابع

مواقف دينية مخزيةٍ أثناء الثورة

كان موقف الأزهر بشكل عام من الثورة المصرية ساكتًا متواريًا غير عابئ، نحن نتحدث عن موقف الأزهر كمؤسسة دينية رسمية ولا نتحدث عن موقف علماء فرادى يعبرون عن أنفسهم، فقد كانت هناك مشاركات ضعيفة من علماء أزهريين في المظاهرات، وعبر علماء عن موقف إيجابي بشكل منفرد، أما المؤسسة الدينية الرسمية المتمثلة في مشيخة الأزهر وفي مجمع البحوث الإسلامية ولجنة الفتوى بجامعة الأزهر ودار الإفتاء فقد كان الموقف سلبيًّا، وفي بعض الأحيان مؤيد للنظام.

فقد أذاع التلفزيون المصري خبرًا مفاده أن الإمام الأكبر اتصل بالرئيس المصري، وأعرب له عن ثقته في قدرته وقدرة مصر على عبور تلك الأزمة. تصريحات شيخ الأزهر لم تدعم الثورة والثوار ومطالبهم وإنما تحدث عن استعداده للقاء ممثلين عن شباب الثورة (من أجل حثهم طبعًا على التعقل والعودة إلى بيوتهم والحفاظ على أمن البلاد).

أما مجمع البحوث الإسلامية فقد أصدر بيانًا قال فيه: «إن المصلحة الوطنية والحفاظ على أمن الوطن وسلامته مقصد أساسي من مقاصد الشريعة يقدم على ما سواه، ومن هنا فإن التعبير عن الرأي يجب أن يظل محكومًا بالمصالح العليا للوطن وفي مقدمتها الأمن». ثم تتضح المواقف أكثر فيقول المجمع في بيان لاحق: «تواصلاً مع البيان الأخير للسيد رئيس الجمهورية، والذي استجاب فيه للمطالب المشروعة للشباب، ودعا فيه للحوار الذي يبقي الباب مفتوحًا، وأزال التناقض بين إجراء

التعديلات الدستورية المطلوبة وبين مطلب حل مجلس الشعب، بحيث لا يصادر أحدهما على الآخر، ويحقق التوافق بين المطلبين دون تصادم أو تعارض .. وعليه فإن المجمع يطالب الشعب المصري بأن يلتزم الجميع بالتعقل والهدوء والبعد عن أي صدام أو عنف، وبخاصة في هذا الظرف الذي تمر به الأمة، وأن تجتمع سائر القوى السياسية دون إقصاء لأحد لحوار فوري يهدف إلى احتواء الأزمة ورأب الصدع والحفاظ على الأمن وقطع السبيل أمام محاولات التدخل الأجنبي..».

ورفض أمين لجنة الفتوى بالأزهر الشيخ سعيد عامر، اعتبار المظاهرات السلمية وسيلة من الوسائل المشروعة للتعبير عن الرأي. يقول: «إنها - يعني المظاهرات السلمية- من الوسائل المرفوضة في الإسلام، كما أن الإسلام لم يعهد مثل هذه الظواهر، مؤكدًا أن الناس أيام الخلفاء الراشدين كانوا يعبرون عن رأيهم دون تظاهر».

وجاء موقف المفتي د. علي جمعة مؤيدًا للنظام البائد وملتفًا حول الثورة، فقد أكد في تصريحات له على أنه يناشد المتظاهرين في كل المدن وخاصة في ميدان التحرير العودة إلى بيوتهم، بعد أن استجاب الرئيس حسني مبارك في بيانه للإصلاحات التي طالبوا بها، حتى تستمر الحياة وحتى تتجنب مصر شر الفتنة.. حسب تعبيره. وفي نداء عبر التلفزيون المصري ذكر الدكتور جمعة المتظاهرين بقول رسول الله ﷺ: «**الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها**»، وبقوله في حجة الوداع: «**إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم**»[1].

وهكذا لم يكن الأزهر هو الأزهر، ولم يستطع الأزهر أن يقف نفس موقفه من ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الاحتلال الفرنسي، فقد كان الأزهر وشيوخه هم قادة الثورتين، ولم يستطع أن يقف نفس موقفه من ثورة عام ١٩١٩م، والسبب أن

(١) إسلام عبد العزيز، فتاوى الثورة المصرية.. بين الحرام السياسي والحلال الديني .. الحاجة لشمول الفتوى وواقعية التطبيق، إسلام أون لاين، ٧-٢-٢٠١١م.

الأزهر كان في ذلك الوقت حرًّا، أما الآن فهو مقيد بألف قيد جعل شيخه السابق د. محمد سيد طنطاوي يستسلم لهذه القيود ويقول: «أنا مجرد موظف في الدولة وأتلقى أوامري من رئيس الجمهورية». فثورة يوليو وجمهورياتها المتعاقبة قيدت الأزهر وقزمته وأممته وأساءت إليه.

لكن الموقف المخزي الذي نقصده في هذا الفصل ليس هو موقف الأزهر، فموقف الأزهر كان متوقعًا بسبب التدخل الحكومي الكبير في شئونه، لكن ما يثير الدهشة والحزن هو موقف السلفيين الذين كثيرًا ما يلعبون دور الإمام والموجه والمرشد لمجتمعاتهم والذين قلما يرضيهم أحد أو موقف. إذا كان هؤلاء ينشدون واقعًا أفضل للإسلام وظروفًا أفضل للدعوة الإسلامية فقد تأكد لهم أن نظام مبارك الفاسد والقمعي حائل أساسي دون ذلك، ورءوا الشباب يخرجون عليه لإسقاط نظامه، وكانت المفاجأة أنهم لم يكتفوا فقط بالصمت والفرجة وإنما كانوا مثبطين للشباب بل معارضين لهم وداعمين للنظام الفاسد.

إذا كان السلفيون ليسوا كيانًا واحدًا أو كتلة واحة، ففيهم السلفية العلمية والسلفية الإصلاحية والسلفية الجهادية، فإن السلفية الإصلاحية التي تهتم بالسياسة بشكل أكبر لا نكاد نشعر بها في مصر، أما السلفية الجهادية فهي موجودة ولكنها تعمل في السر. والغالبية العظمى للسلفيين المصريين هي للسلفية العلمية التي ترتكز على مقولات ارتقت في أدبياتها القديمة والحديثة إلى درجة الأصول المتبعة، كاعتقادهم بأن الصبر على جور الأئمة وظلمهم أصل من أصول أهل السنة والجماعة، لذا فإنهم لا يرون مشروعية أعمال الاحتجاج المستنكرة لظلم واستبداد وفساد سياسات أئمة الجور والظلم، بل يدعون أتباعهم ومريديهم إلى الصبر والاحتساب، مهما بلغ جور تلك السياسات، واشتد ظلمها، أما واجب الوقت حينها كما تشدد السلفية العلمية في تقعيداتها وتأصيلاتها، فهو إسداء النصح لذلك

الظالم الجائر سرًا بعيدًا عن إعلان ذلك وإشاعته في الناس[1].

وقد جاء موقف مفتي عام السعودية، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، معبرًا عن رأي السلفية العلمية بأوضح صورة، وأجلى بيان، وينسجم في الوقت نفسه مع تقريراتها المعروفة، وأدبياتها المشهورة، فالمفتي في خطبة الجمعة (٤ فبراير ٢٠١١م) شن هجومًا شديدًا على منظمي المظاهرات والمشاركين فيها، واصفًا تلك المظاهرات بـ«المخططة والمدبرة» لتفكيك الدول العربية الإسلامية، وتحويلها من دول كبرى قوية إلى دول صغيرة متخلفة.

كما قال الشيخ: إن الهدف من تلك المظاهرات هو ضرب الأمة الإسلامية في صميمها، وتشتيت شملها واقتصادها وتحويلها من دول كبيرة قوية إلى دول صغيرة «متخلفة»، داعيًا إلى الوقوف موقف الاعتدال.

ووصف المفتي في خطبته مخططات منظمي المظاهرات بـ«الإجرامية الكاذبة» لضرب الأمة والقضاء على دينها وقيمها وأخلاقها، معتبرًا نتائجها سيئة وعواقبها وخيمة «لما فيها من سفك الدماء وانتهاك للأعراض وسلب الأموال والعيش في رعب وخوف وضلال».

ومما جاء في خطبة المفتي قوله: «يا شباب الإسلام، كونوا على بصيرة من تلك النار التي أوقدت في العديد من البلدان.. إن تلك المشاحنات استغلت من قبل الأعداء لنشر السموم والشرور داخل الأمة العربية»، مضيفًا أن من أسباب «الفتن والغواية والضلال إثارة الفتن بين الشعوب والحكام من خلال المظاهرات والمسيرات»[2].

واضحٌ أن الشيخ ينطلق في كلامه من رؤية فقهية ترى عدم مشروعية المظاهرات

(١) بسام ناصر، قراءة نقدية في مواقف السلفيين من الثورة المصرية، صحيفة السبيل الأردنية، ١٤ فبراير ٢٠١١م.

(٢) الإسلام اليوم، ٢ ربيع الأول ١٤٣٢هـ- ٥ فبراير ٢٠١١م.

والاعتصامات وغيرها من الوسائل الاحتجاجية السلمية، ويقرر في وضوح تام أنه يعتبر تلك المظاهرات سبيلاً لإثارة الفتن بين الحكام والشعوب، وأنه يراد بها ضرب الأمة في صميمها... ، ومن الظاهر جدًا أن المفتي يرمي إلى تنفير عامة المسلمين من المشاركة في المظاهرات، وحثهم على الابتعاد عنها، والتحذير الشديد من الداعين إليها والقائمين على تنظيمها، لأنها - وفق نسقه السلفي - مظهر من مظاهر الخروج على ولي الأمر، وسبب لإثارة الفتن التي تؤدي إلى إراقة الدماء المعصومة، وغياب الأمن والأمان عن البلاد والعباد.

تكمن الخطورة في خطاب الشيخ المفتي المتمثل بهجومه الشديد على الثورة المصرية وأبطالها الأحرار، تطابقه التام مع مفردات ومضامين أجهزة إعلام نظام الديكتاتور البائد، التي لم تفتأ تحذر جماهيرها من الفتن الداخلية، والمخططات الخارجية، والأجندات الخفية لجهات مشبوهة وأجنبية، لكن أولئك السحرة عندما رأوا أن الشعب قد أبطل ما جاءوا به من السحر، أعلنوا على الملأ بطلان سحرهم، منقلبين على كبيرهم الذي علمهم السحر، رافعين أصواتهم بتمجيد الثورة والثوار[1].

لقد بدت التيارات السلفية داعمة بوضوح للنظام، أحيانًا بترتيب منه أو بتطوع منها، وأحيانًا أخرى بفعل طبيعية الموقف السلفي الرافض جذريًا للثورة، بل والرافض للمعارضة السياسية ولمبدأ المعارضة عمومًا، وهو ما سعى النظام إلى استثماره جيدًا قبيل الثورة وفي أثنائها.

لقد قاطع السلفيون الثورة، كما كانوا قد قاطعوا من قبلها أي معارضة سياسية. ربطوا بين الثورة وبين الفتنة، وهم يقبلون بظلم ثلاثين عامًا ولا يقبلون بالثورة، على حد تعبير أدبياتهم. وكانت الثورة لحظة مهمة لظهور هذا التحالف غير الموثق،

(١) يسام ناصر، مرجع سابق.

وربما غير المخطَّط له بين نظام مبارك والسلفية. بين السلفية التي يرعاها ويحميها، وهي التي تمثل امتدادًا للسلفية السعودية، وبين السلفية التي لا يتردد في البطش بها والتنكيل بأفرادها دوريًا، لأسباب شتى.

ومن مفارقات مشهد الثورة المصرية أنّ النظام، الذي كان قد أوقف بث القنوات السلفية قبل فترة وجيزة من الثورة، وحمّلها مسؤوليّة العنف الطائفي وكل أزماته تقريبًا بعدما رعاها زمنًا وأفسح لها مجالاً على قمره الصناعي «نايل سات»، عاد ليوظّف رموزها وشيوخها في حربه على الثورة، وهذه المرة على قنواته الرسمية والخاصة المرتبطة به هيكليًّا. هكذا استضافت قنواته الإعلامية عددًا كبيرًا من رموز السلفية، أمثال محمد حسان ومحمود المصري ومصطفى العدوي وآخرين. وأطلق هؤلاء سيلاً من الدعوات والفتاوى لوقف التظاهر، مزيَّنة بحديث طويل عن «نعمة الأمن والأمان وخطر الفتنة وحرمة الخروج» عن الطاعة.

حتى وصل البعض إلى الطعن الصريح في وطنية من يحركون الثورة، بل وفي أصل الثورة بالحديث عن أنها مؤامرة صهيونية أمريكية مرة، أو إيرانية مرة أخرى. وكان التدخل الانتهازي للقيادة الإيرانية على خط الثورة، والادعاء أنها «ثورة إسلامية» وامتداد للثورة الإسلامية في إيران، سببًا إضافيًّا للحرب السلفية على الثورة.

لقد كان لافتًا أيضًا تصاعُد الدعم السلفي، المباشر وغير المباشر، للنظام، حتى صارت السلفية سنده الديني الأقوى وربما الأخير، وهو ما يمكن أن يؤكد أن مستقبل السلفية على المحك؛ فقد تجاوزتها حركة الشارع الثوري بما يجعلها محل نقد ومراجعة حتمية[1].

(١) حسام تمام، «السلفيّون والثورة»: مواقف متناقضة وعبثية.. ومحاولات يائسة لركوب الموجة مع تقديم الدعم للنظام.. وآخرون يقفون في منتصف الطريق، موقع الأزمة، ٩ فبراير ٢٠١١م.